

الكتاب: أدلة معتقد أبي حنيفة في أبي الرسول عليه الصلاة والسلام
المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري
(المتوفى: 1014هـ)

المحقق: مشهور بن حسن بن سلمان
الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - السعودية
الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م

عدد الأجزاء: 1

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

أدلة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبي الرسول عليه السلام
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب قم بـأخير

المقدمة

الحمد لله الذي خص من شاء من عباده في عالم القضاء بالإيمان وهذا بهجوده إلى معرفة نور وجوده وظهور شهوده في مقام العرفان ومرام الإحسان والصلوة والسلام الأمانات الأكملان على سيدنا وسنبنا محمد من أولاد عدنان وآل الكرام وأصحابه الفخام إلى يوم القيام وعلى أتباعه خلاصة أهل الأديان
أما بعد
فيقول أحقر عباد الله الباري علي بن سلطان محمد القاري

(1/61)

عبارة الإمام أبي حنيفة والتعليق عليها

قد قال الإمام الأعظم والهامن الأقدم في كتابه المعتبر المعبر بالفقه الأكبر ما نصه
ووالد رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَائَةً عَلَى الْكُفُرِ
فَقَالَ شَارِحُه
هذا رد على من قال بأن والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة على الإيمان
وعلى من قال مائة على الكفر ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا الله لهما فأحياهما الله وأسلمما ثم

مَا تَأْتِيَ الْإِيمَانُ
فَأَقْوَلُ وَبِحُولِهِ أَصُولُ إِنْ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ حَضْرَةِ الْإِمَامِ لَا يَتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِتَحْصِيلِ الْمَرَامِ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ قَطْعِيًّا الدِّرَايَةُ لَا ظَيْئِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهُ فِي بَابِ الإِعْتِقَادِ لَا يَعْمَلُ بِالظَّنَنِيَاتِ وَلَا يَكْتَفِي بِالْأَهَادِيدِ مِنْ

(1/62)

الْأَخَادِيثِ الْوَاهِيَاتِ وَالرِّوَايَاتِ الْوَهَمِيَّاتِ إِذْ مِنَ الْمُقَرَّرِ وَالْمُحَرَّرِ فِي الْأَصْلِ الْمُعْتَبَرِ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدِ مِنْ
أَفْرَادِ الْبَشَرِ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى أَحَدٍ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَلَا بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعَقُوبَةِ إِلَّا بِنَقلِ ثَبَتَ بِنَصِّ مِنْ
الْكِتَابِ أَوْ تَوَاتِرِ مِنَ السَّنَةِ أَوْ إِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ بِإِيمَانِ الْمُقْرَنِ بِالْوَفَافِ أَوْ

(1/63)

بِالْكُفْرِ الْمُنْضَمِ إِلَى آخِرِ الْحَيَاةِ
فَإِذَا عَرَفَتْ ذَلِكَ فَنَسْتَدِلُ عَلَى مَرَامِ الْإِمَامِ بِحَسْبِ مَا أَطْلَعْنَا عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ
وَإِنْفَاقِ أَئِمَّةِ الْأَنَامِ
الْأَدِلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحُقْقِ بِشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ}
فَقِرَاءَةُ الْجُمُهُورِ عَلَى الْمَجْهُولِ فِي النَّفْيِ وَقِرَاءَةُ نَافِعٍ عَلَى

(1/64)

الْمَعْلُومِ بِالنَّهْيِ
وَقَدْ أَخْرَجَ وَكِيعُ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقَ وَعَبْدُ بْنِ حَمِيدٍ وَأَبْنُ جَرِيرٍ وَأَبْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ
كَعْبِ الْقَرْطَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْتَ شَعْرِيَ مَا فَعَلَ أَبْوَايِ
فَنَزَّلَتْ {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحُقْقِ بِشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ}
فَمَا ذَكَرْهُمَا حَتَّى تَوَفَّهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَفِيهِ دَلِيلٌ وَاضْعَفَ عَلَى الْمُدْعَى وَتَبَيَّنَهُ نَبِيُّهُ عَلَى أَنَّ هَذَا حَكْمٌ لَمْ يَنْسَخْ بِالْحَيَاةِ كَمَا لَا يَخْفَى
قَالَ الْعَالَمَةُ السُّيوُطِيُّ
هَذَا مُرْسَلٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ

(1/65)

قلت المُرْسَل حجَّةٌ عِنْدَ الْجُمُهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْأُصُولِ وَالاعْتِقَادِ وَالطُّرُقِ الْمُتَعَدِّدةِ لِلْحَدِيثِ تَرْفُعُ
الضَّعْفُ وَتَوْصِلُهُ إِلَى الْحُسْنِ أَوِ الصِّحَّةِ عِنْدَ الْكُلِّ فِي الْإِعْتِمَادِ
وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنَ ابْيِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ أَبْوَايِ فَنَزَّلَ
قَالَ السُّيوُطِي
وَالْآخَرُ مَعْضُلُ الْإِسْنَادِ ضَعِيفٌ

(1/66)

قلت المَعْضُلُ عِنْدَنَا حجَّةٌ وَضَعْفُهُ يَتَقَوَّى بِالْتَّعْدِيدِ وَلَا سِيمَا وَقَدْ تَعْلَقَ بِهِ اجْتِهَادُ الْمُجْهَدِ فَدَلَّ عَلَى
صِحَّتِهِ وَلَوْ حَدِيثُ ضَعْفٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا فِي رِوَايَتِهِ وَيُكْتَفِي بِمِثْلِ ذَلِكِ فِي أَسْبَابِ الْتُّرْزُولِ كَمَا هُوَ
مَعْقُولٌ عِنْدَ أَرْبَابِ النَّوْقُولِ
وَأَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرَ عَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّهُ قَرَأَ {وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ} أَيْ أَنْتَ يَا مُحَمَّدَ كَمَا فِي
الدَّرِّ الْمُنْشَوَرِ
وَفِي تَفْسِيرِ الْعِمَادِ بْنِ كَثِيرٍ
قَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ أَبْنَا التَّوْرِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْتَ شَعْرِي مَا فَعَلَ أَبْوَايِ لَيْتَ شَعْرِي مَا فَعَلَ أَبْوَايِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ
فَنَزَّلَ {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بِشِيراً وَنَذِيرًا} فَمَا ذَكَرْهُمَا حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْنَا فَتَدَبَّرْ وَتَأْمَلْ
وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي كَرِيبٍ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ

(1/67)

مِثْلَهُ وَذَكَرَ الْحَدِيثُ الْآخِرُ بِسَنَدِهِ كَمَا تَقْدِمُ
ثُمَّ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ
وَقَدْ ردَ ابْنُ جَرِيرٍ هَذَا الْقَوْلُ الْمَرْوُيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكِ لَا سِنْحَالَةَ الشَّكِّ مِنَ الرَّسُولِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْرِ أَبْوَيِهِ وَاخْتَارَ الْقِرَاءَةَ الْأُولَى
يَعْنِي النَّفْيِ قَالَ
وَهَذَا الَّذِي سَلَكَهُ هَا هُنَا فِيهِ نَظَرٌ لِاْحْتِمَالِ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي حَالٍ اسْتِغْفَارٍ لِأَبْوَيِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَمْرُهُمَا
فَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ تَبَرَّأَ مِنْهُمَا وَأَخْبَرَ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ كَمَا ثَبَّتَ هَذَا فِي الصَّحِيفَةِ وَهَذَا أَشْبَاهُ

كثيرة ونظائر ولا يلزم ما ذكره ابن حير
أنتهى كلام ابن كثير
وقال محيي السنّة في تفسيره معلم التنزيل
قال عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهمَا وذلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ لَّيْتَ
شعري ما فعل أبويا فنزلت هذه الآية

(1/68)

أقول وهذا النقل من ابن عباس حبر الأمة كاف في الحجّة لا سيما وهو من أهل بيته النبوة ولو
كان هناك ترددًا في القضية لما ذكر مثل هذه القصة المستلزمة المغصبة
وكذا نقل الواحدي عن ابن عباس رضي الله عنهمَا ثم قال
وهذا على قراءة من قرأ {ولَا تسأله عن أصحاب الجحيم} جزما
وقال البيضاوي
قرأ نافع ويعقوب {ولَا تسأله} على أنه نهى للرسول صلى الله عليه وسلم عن السؤال عن حال أبيه
أنتهى
والحاصل أن عامّة المفسّرين كالجمعيين على أن هذا سبب نزول الآية
ومن المقرر في علم الأصول أن نقل الصحّاحي في سبب النزول ولو كان موقوفا فهو في حكم
المرفوع المؤصل فكيف وقد ثبت رفعه بطرق متعددة وأسانيد مختلفة

(1/69)

هذا وقد قال جع من أئمّة التفسير كصاحب التّيسير
ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبييض المؤمنين وإنذار الكافرين كان يذكر عقوبات الكفار
فقام رجل وقال يا رسول الله أين والدي فقال في النار
فحزن الرجل فقال عليه السلام إن والدك والوالد إبراهيم في النار
فنزل قوله تعالى {ولَا تسأله عن أصحاب الجحيم} فلم يسألوا بعد ذلك وهو قوله تعالى {لا تسألوا
عن أشياء إن تبدل لكم تسوّكم}
وفيه تنبّيه على أن قراءة التّفّي أيضًا تدل على المدعى
فتبيين ما ذكره العلماء من المفسّرين والقراء من أن الأصل في القراءتين أن يتفق حاهمَا ويجتمع ما هما
ثم تقطن لما في الحديث من تصريح ذكر والد إبراهيم في هذا المقام الفخيم
الأدلة من السنّة

وَأَمَّا السَّنَةُ فَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَنْسٍ

(1/70)

أَنْ رجلاً قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ إِنْ أَيْ وَأَبَاكَ فِي النَّارِ
وَكَذَا مَا رَوَاهُ الْبَرَّارُ مِنْ أَنَّهُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأَمْهَ فَصَرَبَ جَبْرِيلُ صَدَرَهُ وَقَالَ
تَسْتَغْفِرُ مِنْ مَاتَ مُشْرِكًا
وَكَذَا مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَصَحَّحَهُ
أَنَّهُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِابْنِي مَلِكَةَ أَمْكُمَّا فِي النَّارِ فَشَقَ عَلَيْهِمَا فَدَعَا هُمَا فَقَالَ إِنْ أُمِّي مَعَ
أَمْكُمَّا

(1/71)

وَتَعْقِبُ الدَّهَّابِيَّ لَهُ بِكَوْنِ عُثْمَانَ بْنَ عُمَيْرٍ ضَعْفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ كَوْنِهِ ثَابَتَا حَسَنَا قَابِلاً
لِلْاسْتِدْلَالِ إِمَّا عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ وَإِمَّا مَعَ غَيْرِهِ لِتَقْوِيَةِ الْأَحَالِ
وَكَذَا مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَيِّ رِزْنِ الْعَقِيلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ أُمِّي قَالَ أَمْكَ فِي النَّارِ قَلْتُ فَأَيْنَ مِنْ مَضِيِّ مِنْ أَهْلِكَ قَالَ أَمَا تَرْضِي أَنْ تَكُونَ
أَمْكَ مَعَ أُمِّي
وَكَذَا مَا روَى ابْنُ حَرِيرٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْئَدٍ عَنْ سُعَيْمَانَ بْنِ بُرْيَدَةَ عَنْ أُمِّيهِ

(1/73)

أَنَّ الَّتِي صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى رَسَمَ قَبْرَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ فَجَعَلَ يُخَاطِبُهُ ثُمَّ قَامَ مُسْتَعِبراً
فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا رَأَيْنَا مَا صَنَعْتَ
قَالَ إِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّي فَأَذَنَ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الْإِسْتِغْفَارِ لَهَا فَلَمْ يَأْذَنْ لِي فَمَا رُؤِيَ
بِأَكْيَا أَكْثَرَ مِنْ يَوْمِئِذٍ
وَسَيَأْتِي سَبَبُ بِكَائِهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْصُوصًا عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَكَذَا حَدِيثُ مُسْلِمٍ وَأَيِّ دَاؤُدَ عَنْ أَيِّ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّهُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَأْذَنَ فِي الْإِسْتِغْفَارِ لِأَمْهَ فَلَمْ يُؤْذِنْ لَهُ

وَأَمَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ ثُمَّ أَسْتَأْذِنُهُ ثَانِيًّا وَأَذْنُ لَهُ فَيُحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ صَرِيحٍ وَنَقْلٍ صَحِيفٍ
 ثُمَّ لَا يُنَافِي الْحَدِيثَ الْأُولَى مَا وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِنْ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ بَلْ قَالَ
 إِذَا مَرَرْتُ بِقُبْرِ كَافِرٍ فَبِشِّرْهُ بِالنَّارِ
 فَإِنَّهُ يُفَعِّلُ التَّعْبِيمَ وَالْأُولَى يَدْلِلُ عَلَى التَّحْصِيصِ فَذَكْرُهُ أَوْلًا تَسْلِيَةٌ لَهُ وَثَانِيَةٌ لَنَّهُ لَيَتَقَيَّدُ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ
 بَلْ يَعْمَلُ مِنْ هُوَ بِالْكُفْرِ مَشْهُورًا كَمَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَهِ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الرُّهْبَرِ
 عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ
 وَجَاءَ أَعْرَابِيًّا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبِي كَانَ يَصْلِي الرَّحْمَ وَكَانَ وَكَانَ
 فَأَيْنَ هُوَ قَالَ فِي النَّارِ
 قَالَ فَكَانَهُ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَيْنَ أَبُوكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُمَا
 مَرَرْتُ بِقُبْرِ مُشْرِكٍ فَبِشِّرْهُ بِالنَّارِ
 قَالَ فَأَسْلَمَ الْأَعْرَابِيَّ بَعْدَ وَقَالَ لَقَدْ كَلَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْبِاً مَا مَرَرْتُ بِقُبْرِ كَافِرٍ إِلَّا
 بَشِّرْتُهُ بِالنَّارِ

وَفِي هَذَا التَّعْبِيمِ دَلَالَةٌ وَاضْبَحَةٌ وَإِشَارةٌ لِائْتِحَةٍ بِأَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلُّهُمْ كُفَّارٌ إِلَّا مَا خَصَّ مِنْهُمْ
 بِالْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ الْمُحْتَارِ
 وَمِمَّا ثَبَّتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ فَتَادَةَ قَالَ
 ذَكَرَ لَنَا أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ مِنْ آبَائِنَا مِنْ كَانَ يَحْسِنُ
 الْجُوَادَ وَيَصْلِي الْأَرْحَامَ وَيَفْكُرُ الْعَانِي وَيَوْفِي بِالذَّمِمِ أَفَلَا نَسْتَغْفِرُ لَهُمْ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَاللَّهُ لَا نَسْتَغْفِرُنَّ لِأَبِيهِ كَمَا اسْتَغْفِرُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ
 فَأَنْزَلَ اللَّهُ {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ} الْآيَةَ ثُمَّ عَذَرَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ
 وَالسَّلَامَ فَقَالَ {وَمَا كَانَ اسْتَغْفِرَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ} إِلَى قَوْلِهِ {تَبَرَا مِنْهُ}
 وَذَكَرَ لَنَا أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَوْحَيَ إِلَيَّ كَلِمَاتٍ قَدْ دَخَلْنَ

فِي أُذْنِي وَوَقَرْنَ فِي قَلْبِي أُمِرْتُ أَنْ لَا أَسْتَغْفِرَ مِنْ مَاتَ مُشْرِكًا وَمِنْ أَعْطَى فَضْلَ مَا لَهُ فَهُوَ خَيْرُ لَهُ وَمِنْ
 أَمْسِكَ فَهُوَ شَرٌّ لَهُ وَلَا يَلْوَمُ اللَّهُ عَلَى كَفَافٍ
 وَتَأْوِيلُ السُّبُّوْطِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَبِيهِ عَمَهُ أَبُو طَالِبٍ وَأَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ عَمَهُ آزِرٌ فِي غَایَةِ السُّقُوطِ

فَتَدِيرُ وَسَيَّاْتِي زِيَادَةُ الْكَلَامِ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ
 وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرَ مِنْ طَرِيقِ عَطِيَّةِ الْعُوْفِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ
 وَالَّذِينَ آمَنُوا} الْآيَةُ قَالَ
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأَمَهِ فَنَهَا اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ قَدْ اسْتَغْفَرَ لِأَبِيهِ فَنَزَلَ {وَمَا كَانَ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ} الْآيَةُ
 قَالَ السُّيوُوطِيُّ
 هَذَا الْأَثَرُ ضَعِيفٌ مَعْلُولٌ فَإِنَّ عَطِيَّةً ضَعِيفٌ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِرِوَايَةِ عَلَيِّ بْنِ ابِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 السَّابِقَةِ وَتَلَكَ اصْحَاحٌ وَعَلَيْهِ ثِقَةٌ

(1/79)

حليل
 قلت عطية مختلف فيه ولو سلم أنه ضعيف فيقوى بانضمام غيره إليه ثم لا مخالفة بين الروايتين لإمكان الجمع بين القضيتين بتعدد الواقعه في الحالتين وقد نقله الحافظ عماد الدين في تفسيره عن العوفي عن ابن عباس وسكت عليه وهذا دليل ثبوته عند
 وقد أخرج ابن أبي حاتم وأحكامه وأبن مزدويه والبيهقي في الدلائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً إلى المقاير فاتبعناه فجاء حتى جلس إلى قبر منها فناجاه طويلاً ثم بكى فيكينا بكائه ثم قام فقام إليه عمر فدعاه ثم دعانا فقال ما أبكاك
 قلنا بكينا لكائك
 قال إن القبر الذي جلست عنده قبر أمته وإن استأذنت ربي في زيارتها فاذن لي وإن استأذنت ربي بالإستغفار لها فلم يأذن لي وأنزل علي {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا
 أَوْلَى قُرْبَى} فأخذ في ما يأخذ الولد للوالدة من الرأفة فذلك الذي أبكاني

(1/80)

وكذا ذكره الوحدي في أسباب نزوله بإسناده عن مثله ورواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهمما نحوه كما ذكره القسطلاني قال القاضي عياض وبكاوه عليه الصلاة والسلام على ما فاتها من إدراك أيامه والإيمان به وأخرج ابن مزدويه عن بريدة رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ وقف على عسفان فنظر إليها وشملاً فأبصر قبر أمه أمته فورد الماء فتوضاً ثم صلى ركعتين فلم يفجأنا إلا بكاؤه فيكينا بكائنا ما أبكاك أباها ودعها فلم يفاجأ إلا وقد علا بكاؤه فعلا بكاؤنا لكائنا ما أصرف إلينا فقال ما الذي أبكاك قلنا بكئت فيكينا يا

رَسُولُ اللَّهِ قَالَ وَمَا ظنَّتُمْ قَالُوا ظنَّنَا أَنَّ الْعَذَابَ نَازَلَ عَلَيْنَا مَا نَعْمَلُ قَالَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ قَالُوا فَظَنَّنَا أَنَّ أَمْتَكَ كَلَفَتْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا لَا يُطِيقُونَ فَرَحْمَتْهَا قَالَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَكِنَّ مَرَرْتُ بِقَبْرِ آمِنَةَ أُمِّي فَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَأْذَنْتُ أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَنَهَيْتُ فَبَكَيْتُ ثُمَّ عَدْتُ فَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ فَاسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَزَجَرَنِي فَعَلَى بُكَائِي ثُمَّ دَعَا بِرَاحْلَتِهِ فَرَكَبَهَا فَمَا سَارَ إِلَّا هَنِيَّهَ حَتَّى قَامَتِ النَّاقَةُ لِشَقْلِ الْوَحْيِ فَأَنْزَلَ

(1/81)

الله {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُسْرِكِينَ} الآياتَيْنِ
وَأَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ وَابْنِ مَرْدُوْهَ مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا اقْبَلَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ اعْتَمَرَ فَلَمَّا هَبَطَ مِنْ ثَيَّةِ عَسْفَانَ أَمْرَأَ أَصْحَابِهِ
أَنْ يَسْتَندُوا إِلَى الْعَقَبَةِ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمْ فَذَهَبَ فَنَزَلَ عَلَى قَبْرِ آمِنَةَ فَنَاجَى رَبِّهِ طَوِيلًا ثُمَّ بَكَى فَأَشْتَدَّ
بَكَاؤُهُ فَبَكَى هُؤُلَاءِ لِبَكَائِهِ فَقَالُوا مَا يَكْنَى النَّبِيُّ اللَّهُ هَذَا الْبَكَاءُ إِلَّا وَقَدْ حَدَثَ فِي أَمْتَهِ شَيْءٌ لَمْ تَطْقُهُ
فَلَمَّا بَكَى هُؤُلَاءِ قَامَ فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ مَا يَسْكِيْكُمْ قَالُوا يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا هَذَا الْبَكَاءُ إِلَّا وَقَدْ حَدَثَ فِي
أَمْتَكَ شَيْءٌ لَمْ تَطْقُهُ قَالَ لَا وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُ لَكَنِّي نَزَلْتُ عَلَى قَبْرِ أُمِّي فَدَعَوْتُ اللَّهَ لِيَأْذَنَ لِي فِي
شَفَاعَتِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لِي فَرَحْمَتْهَا وَهِيَ أُمِّي فَدَعَوْتُ رَبِّي أَنْ يَرْفَعَ عَنِّي أَرْبَعاً فَرَفَعَ
عَنْهُمَا اثْنَتَيْنِ وَأَبَى أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمَا اثْنَتَيْنِ دَعَوْتُ رَبِّي أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمَا الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ وَالْغَرَقِ مِنَ
الْأَرْضِ وَأَنْ لَا يَلْبِسُهُمْ شَيْئًا وَأَنْ لَا يَنْذِيقَ بَعْضَهُمْ بِأَسْ بَعْضَ فَرَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمَا الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ
وَالْغَرَقِ مِنَ الْأَرْضِ وَأَبَى أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمَا الْقُتْلَ وَالْهَرْجَ
قَالَ إِنَّمَا عَدْلٌ إِلَى قَبْرِ أَمِهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَدْفُونَةً تَحْتَ كَدِيِّ وَكَانَتْ

(1/82)

عَسْفَانَ لَهُمْ وَبَهَا وَلَدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَيْ عَلَى قَوْلِ
وَقَدْ أَخْرَجَ الْعِمَادَ ابْنَ كَثِيرَ هَذَا الْحَدِيثَ بِسَنَدِ الطَّبَرَانِيِّ الْمُتَّصِلِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعَ
تَغْيِيرٍ قَلِيلٍ وَزَادَ فِي آخِرِهِ
ثُمَّ جَاءَ جِبْرِيلُ وَقَالَ {وَمَا كَانَ أَسْتَغْفِرُ إِنْرَاهِيمَ لَأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ أَعْدَوَ
لَهُ تَبَرًا مِنْهُ} فَتَبَرَا مِنْ أَمْكَ كَمَا تَبَرَا إِنْرَاهِيمُ مِنْ أَيِّهِ فَرَحْمَتْهَا وَهِيَ أُمِّي وَدَعَوْتُ رَبِّي إِلَى آخِرِهِ
وَأَخْرَجَ ابْنَ الْمُنْدَرَ وَالْطَّبَرَانِيَّ وَالْحَاكِمَ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
وَجَاءَ ابْنًا مَلِيْكَةَ وَهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْنَا كَانَتْ تَحْفَظُ عَلَى الْبَعْلِ وَتَكْرَمُ عَلَى

الضَّيْفَ وَقَدْ وَأَدَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْ أَمْكُمَا فِي النَّارِ فَقَامَا وَقَدْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَعَا فَقَالَ أَلَا إِنْ أُمِّي مَعَ امْكُمَا فِي النَّارِ

(1/83)

وَأَخْرَجَ أَبْنَ سَعْدٍ عَنِ الْكَلْبِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ بْنَ قَيْسٍ الْجُعْفِيِّ تَحْوِهِ وَفِي الْمَعَالِمِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَبِرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا قَدْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ أَتَى إِلَى قَبْرِ أَمِّهِ آمِنَةَ فَوَقَفَ عَلَيْهِ حَتَّىٰ حَمِيتَ الشَّمْسُ رَجَاءً أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَيَسْتَغْفِرَ لَهَا فَنَزَلَتْ {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ} ثُمَّ يَاسِنَادِهِ الْمُتَّصِلِ إِلَى مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ زَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ أَمِّهِ فَبَكَى وَأَبْكَى مِنْ حَوْلِهِ فَقَالَ (اسْتَأْذِنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يَأْذُنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذْنَ لِي فَرَوَرُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تَذَكِّرُ الْمُوْتَ الْإِجْمَاعُ

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَقَدْ اتَّفَقَ السَّلْفُ وَالْخَلْفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالنَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَسَائِرِ الْمُجَتَهِدِينَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِظْهَارٍ خَلَفَ لَمَا هُنَالِكَ وَالْخَلَفُ مِنَ الْلَّاحِقِ لَا يُقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ السَّابِقِ سَوَاءٌ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْمُخَالِفِ أَوْ صَنْفِ الْمُوَافِقِ

(1/84)

الرَّدُّ عَلَى السُّيُوطِيِّ

وَالْعَجْبُ مِنَ الشَّيْخِ جَلالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ مَعَ إِحاطَتِهِ بِهَذِهِ الْأَثَارِ الَّتِي كَادَتْ أَنْ تَكُونَ مُتوَاتَّةً فِي الْأَخْبَارِ أَنَّهُ عَدَلَ عَنِ مُتَابِعَةِ هَذِهِ الْحُجَّةِ وَمُوافَقَةِ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ وَتَبَعَ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَّابِرِينَ وَأَوْرَدَ أَدِلَّةً وَاهِيَّةً فِي نَظَرِ الْفُضَّلَاءِ الْمُعْتَرِفِينَ مِنْهَا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ حَتَّىٰ آمَنَا بِهِ مُسْتَدِلاً بِمَا أَخْرَجَهُ أَبْنُ شَاهِينَ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنسُوخِ وَالْخَطِيبِ الْبَعْدَادِيِّ فِي السَّابِقِ وَالْلَّاحِقِ وَالْدَّارِقُطْنِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرِ كِلَاهُمَا فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ حَجَّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ فَمَرَّ بِعَلْقَبَةِ الْحَجُّوْنَ وَهُوَ باكٍ حَزِينًا مُغْفِلٌ فَنَزَلَ فَمَكَثَ عَنِ طَوِيلًا ثُمَّ عَادَ إِلَيْيَ وَهُوَ فَرَحٌ فَنَبَسَّمَ فَقَلَتْ لَهُ فَقَالَ ذَهَبَتْ لِقَبْرِ أُمِّي فَسَأَلَتِ اللَّهُ أَنْ يُخْبِيَهَا فَآمَنَتْ بِهِ وَرَدَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

(1/85)

وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ بِإِنْقَاقِ الْمُحَدِّثِينَ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ السُّيُوطِيُّ وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ
إِنَّهُ مُنْكَرٌ حَدَّا وَرُوَاهُ مَجْهُولُونَ
فَقَوْلُ الشَّيْخِ ابْنِ حَجْرِ الْمَكْيَيِّ فِي شِرْحِ الْهَمْزِيَّةِ هُوَ حَدِيثٌ صَحِحٌ صَحِحٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاظِ
مَرْدُودٌ عَلَيْهِ بِلٍ كَذَبٌ صَرِيحٌ وَعِيبٌ قَبِيجٌ مُسْقَطٌ لِلْعِدَالَةِ وَمُوْهَنٌ لِلرِّوَايَةِ لِأَنَّ السُّيُوطِيَّ مَعَ جَلَالِهِ
وَكَمَالِ إِحاطَتِهِ وَمِبَالغَتِهِ فِي رِسَالَتِ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ تَصْنِيفَاتِهِ ذَكَرَ الْإِنْقَاقَ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَوْ
كَانَ لَهُ طَرِيقٌ وَاحِدٌ صَحِحٌ لِذَكْرِهِ فِي مَعْرِضِ التَّرْجِيحِ

(1/87)

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَعْدَهُ لَمْ يَحْدُثْ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يَصْحِحُونَهُمْ مِنَ الْمَصْحِحِينَ وَمِنْ ادْعَى
فَعْلَيْهِ الْبَيَانِ فِي مَعْرِضِ الْمِيدَانِ
هَذَا وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَحْيَةَ كَمَا نَقَلَهُ الْعَمَادُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْهُ
إِنَّهَذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ يَرْدُدُهُ الْقُرْآنُ وَالْجَمَاعُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَلَا الَّذِينَ يَمْوَلُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ} انتهٰى
وَالْمَعْنَى أَنَّهُ ثَبَّتَ كُفَّرَهُمَا بِمَا سَبَقَ مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ الْمَنْضُمَةِ إِلَى رِوَايَةِ السَّنَةِ الْمَنْقُوبَةِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ
مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا الَّذِينَ يَمْوَلُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ} أَيْ لَيَسْتَ التَّوْتُونَ صَحِحَّةٌ مِنْ مَاتَ وَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّ
الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْإِيمَانُ الْغَيْبِيُّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَا زَوْفًا بِأَسْنَا}
وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَتِ إِحْياؤُهُمَا وَإِيمَانُهُمَا وَالدَّلِيلُ عَلَى انتِفَائِهِمَا عَدَمُ اسْتِشَهَارِهِمَا عِنْدِ الصَّحَابَةِ لَا
سِيمَا وَالْوَاقِعَةُ فِي حِجَّةِ الْأُوذَاعِ وَالْخَلْقُ الْكَثِيرُ فِي خَدْمَتِهِ بِلَا نِزَاعَ مَعَ مَنَافِاتِهِ لِلقواعدِ الْشَّرُعِيَّةِ مِنْ عَدَمِ
قُبُولِ الْإِيمَانِ بَعْدَ مُشَاهَدَةِ الْأَحْوَالِ الْغَيْبِيَّةِ بِإِجْمَاعِ الْجَمَاعِ

(1/88)

ثُمَّ دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ بِحُتْكَاجٍ إِلَى إِثْبَاتِ الْأَدِلَّةِ الْقَوِيَّةِ فَمَنْ ادْعَى هَذَا الْدِيَوَانَ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ
وَأَمَّا الإِسْتِدْلَالُ بِالْقُدرَةِ الْإِلهِيَّةِ وَقَابِلِيَّةِ الْخُصُوصِيَّةِ لِلْحَضْرَةِ التَّبَوِيَّةِ فَأَمَرَ لَا يُنْكِرَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَلَّةِ
الْخَنِيفِيَّةِ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ هَذَا الْمَرْأَمَ بِالْأَدِلَّةِ عَلَى وَجْهِ النَّظَامِ لَا بِالْإِحْتِمَالِ الَّذِي لَا يَصْلَحُ
لِلِّإِسْتِدْلَالِ خُصُوصًا فِي مُعَارِضَةِ نُصُوصِ الْأَقْوَالِ
وَأَمَّا قَوْلُ الْقُرْطُبِيِّ فَلَيَسْ إِحْياؤُهُمْ يَمْتَنَعُ عَقْلًا وَلَا شَرْعًا فَلَا شُبُّهَةٌ فِي إِمْكَانِهِ أَصْلًا وَفَرْعًا وَإِنَّمَا الْكَلَامُ
فِي ثُبُوتِهِ أَوْلًا وَنَفِيَهُ ثَانِيًا
وَهُكُمْ يَنْدَفعُ مَا أَورَدَهُ السُّهِيْلِيُّ فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ بِسَنَدٍ فِيهِ جَمَاعَةٌ مَجْهُولُونَ
إِنَّ اللَّهَ أَحْيَ لَهُ أَبَاهُ وَأَمَهُ فَأَمَنَا بِهِ
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ إِيْرَادَهِ

الله قادر على كل شيء وليس تعجز رحمته وقدرته عن شيء ونبيه صلى الله عليه وسلم أهل أن يخُصُّه بما شاء من فضله وأن

(1/89)

ينعم بما شاء من كرامته
قلت ولو صَحَّ هَذَا إِلْحِيَاء لِأَظْهَرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْأَعْدَاءِ فَضْلًا عَنِ الْأَحْبَاءِ مِنْ أَكَابِرِ
الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَكُنْفِ بِذِكْرِهِ لِعَائِشَةَ مِنْ بَيْنِ أَحْبَابِهِ
عَلَى أَنْ رِوَايَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَوْ صَحَّتْ لَا تَنْتَشِرُ عَنْهَا إِلَى التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ وَشَاعَتْ فَإِنَّهُ لَوْ
صَحَّ إِلْحِيَاءُ أَبْوَيْهِ وَإِيمَانَهُمَا لَكَانَ مِنْ أَظْهَرِ مَعْجَزَاتِهِ وَأَكْبَرِ كَرَامَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ هَذَا مِنْ مَوْضُوعَاتِ الرَّفْضَةِ وَإِنَّمَا نَسَبُوا الْحَدِيثَ إِلَى عَائِشَةَ تَبَعِيدًا عَنِ الظَّنِّ
بِوَضْعِهِمْ وَتَأْكِيدًا لِلْقَضِيَّةِ فِي ثَقَةِ إِبْرَاهِيمَ
وَأَغْرَبَ الْقُرْطُبِيَّ حَيْثُ قَالَ

لَا تَعَارِضُ بَيْنَ حَدِيثِ الْإِلْحِيَاءِ وَحَدِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِغْفَارِ لِمَا يَدَلِيلُ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَلَذِكْرِ جَعْلِهِ ابْنَ شَاهِينَ نَاسِخًا لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَخْبَارِ انتِهِي
وَلَا يَخْفَى وَجْهُ الغَرَابَةِ فَإِنَّ الْحَدِيثَ إِذَا كَانَ ضَعِيفًا بِإِتْقَاقِ الْمُحَدِّثِينَ وَمَوْضِعًا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَمُخَالِفًا
لِلْكِتَابِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ كَيْفَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُعَارِضًا لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي الصَّحِيحِ وَمُنَاقِضًا لِمَا سَبَقَ
إِنَّمَا كَادَ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا فِي التَّصْرِيفِ أَوْ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا وَالنَّسْخُ لَا يَجُوزُ فِي الْأَخْبَارِ عِنْدَ
عُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ

(1/90)

مُخْصَصَاتِ الْإِنْسَانِ وَالْأَحْكَامِ وَلَا فَيْلُمُ الْخَلْفَ فِي أَخْبَارِهِ وَيَتَوَجَّهُ الْبَدَاءُ فِي آثَارِهِ وَهُوَ مَتَعَالٌ عَنِ ذَلِكِ
عَلَوْا كَبِيرًا
وَمِنْهَا قَوْلُ السُّيُوطِيِّ إِنَّهُمَا مَا تَقَبَّلَ الْبُعْثَةُ وَإِنَّمَا كَانَا مِنْ أَصْحَابِ الْفَتْرَةِ
وَهَذَا كَمَا لَا يَخْفَى مُعَارِضَةً لِمَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَمُنَاقِضَةً لِمَا صَرَحَ بِإِشْتِراكِهِمَا فِيمَا سَبَقَ مِنْ
صَاحِبِ الْبُبُوَّةِ فَمَا ذُكِرَهُ مِنْ تَطْوِيلِ الْبَحْثِ وَتَكْثِيرِ الْأَدِلَّةِ غَيْرِ مُفِيدٍ لَهُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَعَ ظُهُورِ
الشَّنَافِضِ فِي كَلَامِهِ لِتَحْصِيلِ مَرَامِهِ فَإِنَّهُمَا لَوْ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ لَمَا اخْتَارُوا إِلَيْهِمُ الْإِلْحِيَاءِ وَالْإِيمَانَ
بِالنُّبُوَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ النِّجَاجَةِ فِي الْفَطْرَةِ
ثُمَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خَلَفٌ لِلْمُعْتَزَلَةِ وَأَكْثَرُ أَهْلِ السُّنْنَةِ حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَا يُوجَدُ صَاحِبُ
الْفَتْرَةِ إِلَّا مِنْ وَلَدٍ فِي مَفَازَةِ خَالِيَّةٍ عَنْ سَمَاعِ بَعْثَةِ صَاحِبِ النُّبُوَّةِ بِالْكُلِّيَّةِ عَلَى خَلَفٍ فِي أَنَّهُ هُوَ
مُكَلَّفٌ بِالْعُقْلِ تَوْحِيدِ الرَّبِّ وَشَكْرِ نِعْمَتِهِ وَوُجُوبِ النَّظَرِ فِي صَنْعَتِهِ أَمْ لَا
وَمِمَّا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَهُ الْبَغْوَيُّ فِي التَّهْدِيَّبِ

أما من لم تبلغه الدعوة فلَا يجوز قتله قبل أن يدعى إلى الإسلام فإن قتل قبل أن يدعى إلى الإسلام وجب في قتله الدية والكافرة وعند أبي حنيفة رضي الله عنه لا يجب الضمان بقتله

(1/91)

وقال الغزالى في البسيط
من لم تبلغه الدعوة يضمن بالديه والكافرة لا بالقصاص على الصحيح لأنَّه ليس مسلماً على التحقيق وإنما هو في معنى المسلم قال ابن الرفعة في الكفاية لأنَّه مولود على الفترة ولم يظهر منه عناد انتهى
ولا يخفى ما فيه من الدلالة على أنَّ أهل الفترة هُوَ الَّذِي يكون على أصل الفطرة من التوحيد ولم يظهر منه من الكفر ما ينافي التفريد كما يدل عليه قوله سبحانة {فطرة الله الَّتِي فطر النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلٌ لِخَلْقِ اللَّهِ} وكما ورد في حديث
كل مولود يولد على الفطرة فَأَبْوَاهُ يُهَوِّدُهُ وَيُنَصِّرُهُ وَيُجَسِّنُهُ وَيُحَسِّنُهُ الحديث وفيه دليل على أنَّ كل مولود في حال عقله وكمال حالته إذا خلي

(1/92)

هو من طبعه اختار التوحيد لله في الذات والتفريد له في الصفات كما يدل عليه قصة الميثاق الذي وقع عليه الاتفاق على ما هو مقرر في محله الأليم وهلذا قال الإمام فخر الدين من مات مشركاً فهو في النار وإن مات قبل العنة لأنَّ المشركين كانوا قد غيروا الخيفية دين إبراهيم واستبدلوا بها الشرك وارتکبوه وليس معهم حجة ولم ينزل معلوماً من دين الرُّسُل كلهم من أو لهم إلى آخرهم قبح الشرك والوعيد عليه في النار وأخبار عقوبات الله لأهله متداولة بين الأمم قرنا بعد قرن فللله الحجَّةُ الْبَالِغَةُ على المشركين في كل وقت وحين ولو لم يكن إلا ما فطر الله عباده عليه من توحيد ربوبية وأنه يستحبيل في كل فطرة وعقل أن يكون معه الله آخر وإن كان سبحانة لا يعذب بمقتضى هذه الفطرة وحدتها فلم تزل دعوة الرُّسُل إلى التوحيد في الأرض معلومة لأهلهما فالمشرك مُستحق للعذاب في النار لمخالفته دعوى الرُّسُل وهو مخلد فيها دائمًا كخلود أهل الجنة في الجنة انتهى

(1/93)

وَلَا يَخْفِي أَنْ مَا وَرَدَ عَنْهُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَقِّ بَعْضِ أَرْبَابِ الْفَتْرَةِ مِنَ التَّعْذِيبِ يَدُلُّ دَلَالَةً
صَرِيقَةً لِلرَّدِّ عَلَى مَا عَلَيْهِ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ أَنَّ أَهْلَ الْفَتْرَةِ لَا يُعَذَّبُونَ مُطْلَقاً قَالَ
وَأَصْلُهُ أَنَّهُ عِنْدَهُمْ مَحْجُوحٌ عَلَيْهِ بِعْقَلِهِ وَعِنْدَنَا هُوَ غَيْرُ مَحْجُوحٍ عَلَيْهِ قَبْلُ لُؤْلُؤَ الدُّعْوَةِ إِلَيْهِ
وَمِنْهَا قَوْلُ السُّعِيدِيِّ
إِنَّهُ وَرَدَ فِي أَهْلِ الْفَتْرَةِ أَحَادِيثُ أَنَّهُمْ يَمْتَحِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَأْنَ تَرْفَعُ لَهُمْ نَارٌ فَيُقَالُ لَهُمْ ادْخُلُوهَا فَيَدْخُلُوهَا فِي دُخْلِهَا
مِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ سَعِيداً لَوْ أَدْرَكَ الْعَمَلَ وَيَمْتَنَعُ مِنْ دُخُولِهَا مِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ شَقِيراً لَوْ أَدْرَكَ
الْعَمَلَ فَيَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِيَّاهُ عَصِيتُمْ فَكَيْفَ بِرْسَلِي بِالْغَيْبِ

(1/94)

وَلَا يَخْفِي أَنَّ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ وَقُوَّتِهِ مُعَارِضَةً مُخَالِفَتِهِ

(1/96)

وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهِنَّ مَا تَرَكَ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ مِنْ إِخْدَاتِ الشَّرِكَةِ أَوِ التَّوْجِيدِ عَلَى الْفُطْرَةِ وَأَمَّا
مِنْ ثَبَّتْ كُفْرَهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَإِنْفَاقِ الْأَئِمَّةِ فَلَا وَجْهٌ لِإِدْخَالِهِ فِي أَصْحَابِ الْأَمْتَاحَ لِلطَّاعَةِ كُورْقَة
بْنِ نُوفَّالٍ وَقَسْ بْنِ سَاعِدَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ ثَبَّتْ تَوْحِيدَهُمَا وَلَا تَنْهُوْ صَاحِبُ الْمَحْجُونِ

(1/97)

وَغَيْرِهِ مِنْ ثَبَّتْ شَرِكَتِهِمَا
وَأَغْرِبُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ حِجْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ الظَّنِّ بِاللهِ صَلَى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي الَّذِينَ مَأْتُوا قَبْلَ الْبَعْثَةِ أَنَّهُمْ يَطِيعُونَ عِنْدِ الْأَمْتَاحِ إِكْرَاماً لِلَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِتَقْرِيرِهِمْ عَيْنِهِ اَنْتَهِي
وَوَجْهُ الغَرَابَةِ أَنَّ هَذِهِ الْقُضِيَّةَ بِالطَّرِيقَةِ الظَّنِّيَّةِ فِي أَهْلِ الْفَتْرَةِ الْحَقِيقِيَّةِ الْمُهِمَّةِ لَا تَفِيدُ فِي الْمَسَأَةِ
الْعَيْنِيَّةِ
وَكَذَا مِنَ الْعَجِيبِ مَا نَسَبَ إِلَى الْعَسْقَلَانِيِّ فِي قَوْلِهِ

(1/98)

وَنَحْنُ نَرْجُو أَن يَدْخُلَ عَبْدُ الْمُطَلَّبِ وَآلَ بَيْتِهِ فِي جَمَّةٍ مِنْ يَدْخُلُ طَائِعًا فَيَنْجُو إِلَّا ابْنُ طَالِبٍ فَإِنَّهُ أَدْرَكَ
الْبُعْثَةَ وَلَمْ يُؤْمِنْ وَثَبَتَ فِي الصَّحِّحِ أَنَّهُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ ثَارِ انتِهِي
وَلَا يَخْفَى أَنْ إِذْخَالَ عَبْدَ الْمُطَلَّبِ فِي الْقِصَّةِ خَارِجًا عَنِ الصِّحَّةِ مَا وَرَدَ فِي صَحِّحِ البَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ
وَغَيْرِهِمَا
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أَبِي طَالِبٍ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعِنْدِهِ أَبُو جَهْلٍ وَابْنُ أَبِي أُمِّيَّةَ
قَاتِلِيْنَ أَتَرَغَبَ عَنِ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ فَلَمْ يَزُلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرَضُهَا عَلَيْهِ وَيَعِدُهُمْ
بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخَرَ مَا كَلَمْهُمْ أَنَا عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ وَأَبِي أَنْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ فَنَزَّلَ {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مِنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مِنْ يَشَاءُ}
فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ عَبْدَ الْمُطَلَّبَ مَاتَ عَلَى الشَّرْكِ بِلَا شُكْرٍ
وَمَمَّا يَقُولُهُ وَيُؤْكِدُهُ مَا فِي مُسْنَدِ الْبَzَارِ وَكِتَابِ النَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ عَزَّتْ قَوْمًا مِنْ

(1/99)

الْأَنْصَارِ عَنِ مِيتِهِمْ لَعَلَّكَ بَلَغَتْ مَعَهُمُ الْكَدْيَ فَقَالَ لَوْ كَنْتُ بَلَغْتُ مَعَهُمُ الْكَدْيَ مَا رَأَيْتُ الْجَنَّةَ حَتَّى
يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكَ

(1/100)

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدَ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكَ
وَفِي هَذَا تَهْدِيدٌ شَدِيدٌ وَوَعِيدٌ أَكْبَرٌ عَلَى مُرْتَكِبِ الْمُعْصِيَةِ وَلَوْ كَانَ صَاحِبَهَا مِنْ أَعْلَى أَهْلِ بَيْتِ النُّبُوَّةِ
وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ
(أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذَبْ ... أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ)

(1/101)

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْافْتِخَارِ فِي الْإِنْتِسَابِ بِالْأَبَاءِ الْكُفَّارِ بَلْ لِإِظْهَارِ الْجَلَادَةِ وَالشَّجَاعَةِ
وَالاشْتَهَارِ كَمَا بَيَّنَتِهِ فِي شَرِحِ الشَّمَائِلِ لِلتَّرمِذِيِّ
وَأَمَّا مَا حَكَاهُ ابْنُ سِيدِ النَّاسِ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَاهُ بَعْدَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى آمَنَ بِهِ ثُمَّ مَاتَ
فَهُوَ مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ لَا ذَلِيلٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ وَلَا غَيْرَهُ وَإِنَّمَا حَكُومَهُ عَنِ بَعْضِ الشِّيَعَةِ وَخَلْفِهِمْ
غَيْرُ مُعْتَبِرٍ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ

وَكَذَا قَوْلُ الْقُرْطُبِيِّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْعِمَادُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِهِ إِنَّ اللَّهَ أَحْبَى ابْنَ طَالِبٍ حَتَّى آمَنَ
بِاَطِيلٍ مَوْضُوعٍ بِإِجْمَاعٍ أَهْلِ الْخَدِيدِ وَمُخَالِفٍ لِمَذَهَبِ الْحَقِّ

(1/102)

عَلَى أَنَّهُ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ إِلَيْهِ عَيْانٌ بَعْدَ عَيْانٍ بَلْ أَقُولُ لَا يَنْصُورُ هَذَا الْبَيَانُ إِذْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَلَوْ رَدُوا لَعَادُوا مَا نَهَا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} وَلَا خَلْفٌ فِي إِخْبَارِهِ سُبْحَانَهُ وَمِنْهَا قَوْلُ السُّيُوطِيِّ
وَإِنْ ابْنُ جَرِيرَ ذَكَرَ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلِسُوفٍ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضِي} قَالَ مَنْ رَضِيَ مُحَمَّدًا صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ النَّارَ وَفِيهِ أَنْ هَذَا قَوْلُ صَحَافِيٍّ مِنْ قَبْلِ رَأْيِهِ وَعَلَى تَسْلِيمٍ صِحَّتِهِ وَدَلَالَتِهِ فَأَهْلُ بَيْتِهِ لَا يَتَنَاهُ أَقْارِبُهُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ بِإِلْجَامِ
نَعَمْ يُفِيدُ أَنَّ مَنْ كَانَ نَسْبَهُ ثَابِتًا إِلَى صَاحِبِ الْبُيُوتَ يُرْجَحُ لَهُ حُسْنُ الْخَاتَمَةِ وَحُصُولُ الشَّفَاعةِ أَوْ تَوْفِيقِ
الْتَّوْبَةِ عَنِ الْمُعْصِيَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمُلْمَةِ لَا أَخْرَجَهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي شَرْفِ الْبُيُوتَ وَالْمَلَأِ فِي السِّيَرَةِ عَنِ
عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَتْ رَبِّي أَنْ لَا يَدْخُلَ النَّارَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَأَعْطَانِي

(1/103)

ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ دُخُولُ الْأَبَاءِ فَيَكُونُ بِشَارَةً إِلَى مَوْتِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَدُخُولِهِمْ دَارَ السَّلَامِ وَلَوْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ الْأَيَّامِ
وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ ثَمَامَ الرَّازِيَّ فِي فَوَائِدِهِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ عَمِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ شَفَعَتْ لِأَبِي وَأُمِّي وَعَمِّي أَبِي طَالِبٍ وَأَخِي لِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
أَيِّ

(1/104)

بِالرَّضَايَةِ كَمَا فِي رِوَايَةِ فَهْوَ حَجَّةٌ لَنَا لَا عَلَيْنَا إِلَّا دراجَهُ أَبَوَيْهِ مَعَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ الْمُجْمَعُ عَلَى كُفَّرِهِ
فَالْحَدِيثُ إِنْ ثَبَتَ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ تَحْفِيفِ الْعَدَابِ عَنْهُمْ بِشَفَاعَتِهِ صَلَى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ثُمَّ أَغْرَبَ السُّيُوطِيَّ فِي قَوْلِهِ

وَمِمَّا يُرْسِحُ مَا نَحْنُ فِيهِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا قَالَ سَأَلَ رَبِّي
ابناء العشرين من أمري فوهبهم لي
ثم قال

(1/105)

وَمِمَّا يَنْصَمِ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيقًا فِي الْحَقِّ مَا أَخْرَجَهُ الدِّيلَمِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
مَرْفُوعًا أَوْلَى مِنْ أَشْفَعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَهْلَ بَيْتِي ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ الْحَدِيثُ
فَذَكَرَ هَذَا وَأَمْثَالَهُ مِمَّا لَا يُنَاسِبُ حَالَهُ إِذَا الْكَلَامُ لَيْسَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
وَكَذَا قَالَ التَّوَوْيِيُّ فِي شِرْحِ مُسْلِمٍ عِنْدَ حَدِيثِ إِنَّ أَبِي وَابَّاكَ فِي النَّارِ فِيهِ
وَإِنْ مَنْ مَاتَ كَافِرًا فَهُوَ فِي النَّارِ لَا تَنْفَعُهُ قِرَابَةُ الْأَقْرَبِينَ

(1/106)

وَتَعْقِبُهُ السُّهِيْلِيُّ بِمَا ظَاهِرُهُ مِنْ الْبَطَلَانِ الْبَدِيْهِيِّ وَهُوَ قَوْلُهُ
لَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُؤْذُوا الْأَخْيَاءَ بِسَبِّ الْأَمْوَاتِ وَقَالَ تَعَالَى
{إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذِنُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ} وَلَعَلَّهُ يَصْحُّ مَا جَاءَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَأَجَيَّ
لَهُ أَبُوئِيهِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوْقَ هَذَا وَلَا يَعْجِزُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ شَيْئًا
ثُمَّ أَوْرَدَ قَوْلَ التَّوَوْيِيِّ

(1/107)

إِنْ مَنْ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْتَانِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ
التَّعْذِيبِ قَبْلَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ لِأَنَّهُ بَلَغَتْهُمْ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ انتِهِيَّ
وَهُوَ فِي غَایَةِ مِنَ الْبَهَاءِ كَشْمَسُ الصُّحَى وَبِدِرُ الدَّجِى لَكِنَّ مَعَ هَذَا تَعْقِبُهُ مَا هُوَ كَالْبَهَاءِ فِي الْهُوَاءِ
مِنَ الْمُنَاقَشَةِ فِي الْعُبَارَةِ عَلَى تَوْهِمِ الْمُنَاقَشَةِ بَيْنَ كَلَامَ التَّوَوْيِيِّ مُعْتَرِضًا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ
إِنْ مَنْ بَلَغَهُ الدَّعْوَةُ لَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ
وَرَفِعَهُ سَهْلٌ فَإِنَّ مُرَادَ النَّوَوِيِّ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَ بَعْثَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُعْبَرُ
بِالْجَاهِلِيَّةِ
وَمِنْهَا قَوْلُ السُّيُوطِيِّ
إِنَّهُمَا لَمْ يَشْتَتِ شَرْكُ عَنْهُمَا بَلْ كَانَا عَلَى الْخَنِيفِيَّةِ دِينَ جَدِّهِمَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

قلت وهلذا يعارضه ما صح في صحيح مسلم عنه عليه الصلاة والسلام كما سبق عليه الكلام وهلذا المسلك ذهبت إليه طائفة منهم الإمام فخر الدين الرازي فقال في كتابه أسرار التنزيل ما نصه قيل إن آزر لم يكن والد إبراهيم عليه السلام بل كان عممه واحتاجوا عليه بوجوه منها أن آباء الآنبياء عليهم السلام ما كانوا كفراً ويدل عليه بوجوه منها قوله تعالى {الذى يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين} قيل معناه أنه كان ينقل نوره من ساجد إلى ساجد فبهذا التصدير فالآية دالة على أن جميع آباء محمد صلى الله عليه وسلم كانوا مسلمين وحيثنى يجب القطع بأن والد إبراهيم عليه السلام ما كان من الكافرين إنما ذاك عممه أقصى ما في الباب أن يحمل قوله تعالى {وتقلبك في الساجدين} على بوجوه أخرى وإذا وردت الرواية بالكل ولا مตافأة بينهما وجوب حمل الآية على الكل ومتنى صح ذلك ثبت أن والد إبراهيم عليه السلام ما كان من عبادة الأوثان ثم قال

وما يدل على أن آباء محمد صلى الله عليه وسلم ما كانوا مشركين قوله صلى الله عليه وسلم لم

أزل أهل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات وقال تعالى {إنما المشركون نجس} فوجب أن لا يكون من أجداده مشركاً

قال السيوطي هذا كلام الإمام فخر الدين بخروفه وناهيك به إمامه وجلالة فإنه إمام أهل السنة في زمانه والقائم بالردة على الفرق المبتدعة والناصر لمناهب الأشاعرة في عصره وهو العالم المبعوث على رأس الملة السادس ليجدد هذه الأمة أمر دينها انتهى

ولايكتفى مع معارضة كلامه لما سبق من الكتاب والسنّة وأتفاق الأئمّة وما هو صريح في صحيح مسلم من كلام صاحب البوة أنه قال تعالى في كلامه القديم ما يدل على كفر أبي إبراهيم والأصل في حمل الكلام على الحقيقة ولا يعدل عنه إلى المجاز إلا حال الضرورة عند ذليل صريح ونقل صحيح يضطر منه إلى ارتکاب المجاز

فبمجرد قول إخباري تاريخي يهودي أو نصراني كما عبر عنه

ب قيل إن آزر لم يكن والد إبراهيم عليه السلام بل كان عممه كيف يعدل عن آيات مصرحة فيها
 إثبات الأبوة
 منها قوله تعالى
 {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَيْمَهِ آزْرَ }
 وَهُوَ عَطِفٌ بِبَيَانٍ أَوْ بَدْلٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَقْبٌ لَهُ أَوْ نَعْتٌ بِلِسَانِهِ وَخُوْذِهِ
 وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى
 {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ
 أَصْحَابُ الْجَحِيمِ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَيْمَهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ } وَفِي قِرَاءَةِ شَادَّةَ (أَبَاهُ)
 وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ {يَا أَبَتْ } مَكْرَراً
 وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمِ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَاتُلُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءٌ مِنْكُمْ
 وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبِدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبْدَاهُ حَتَّىٰ تَوْمَنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ
 إِلَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ لِأَيْمَهِ لَا سَتَغْفِرُنَّ لَكُمْ وَمَا أَمْلَكُ لَكُمْ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ }

(1/111)

()
 وأقول زيادة على ذلك وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان مبيناً للكتاب ومهدًا الطريق الصواب فلو
 كان المراد بـأبي إبراهيم عمه لبنيه ولو في حديث للأصحاب ليحملوا الأب على عممه بطريق المجاز
 في هذا الباب
 ثم دعوة أن آباء الأنبياء عليهم السلام لم يكونوا كفاراً تحتاج إلى برهان واضح ودليل لائح فاستدلاله
 بقوله تعالى {وَتَقْلِبُكُمْ فِي السَّاجِدِينَ} بناء على فيل في غاية من السقوط كما يعلم من قول سائر
 المفسرين في الآية
 فقد ذكر البيضاوي وغيره في تفاسيرهم أن معنى الآية وترددك في تصفح أحوال المتهجددين كما روی
 أنه لما نسخ فرض قيام الليل طاف تلك الليلة بيوت أصحابه لينظر ما يصنعون حرصاً على كثرة
 طاعاتهم فوجدها كبيوت الزناير لما سمع لها من دندناتهم بذلك الله تعالى
 ونقل الإمام أبو حيان في البحر عند تفسير قوله تعالى {وَتَقْلِبُكُمْ فِي السَّاجِدِينَ} أن الرافضة هم
 القائلون إن آباء النبي صلى الله عليه وسلم كانوا

(1/112)

مؤمنين مستدلين بقوله تعالى {وَتَقْلِبُكُمْ فِي السَّاجِدِينَ} ويقوله عليه الصلاة والسلام لم أزل انقل من
 اصلاح الطاهرين الحدیث

الرَّدُّ عَلَى ابْنِ حَجْرِ الْمَكْيَى

وَأَمَا قَوْلُ ابْنِ حَجْرِ الْمَكْيَى فَلَكَ ردٌّ قَوْلُ أَبِي حَيَّانَ بِأَنَّ مُثْلَهِ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَظَاهِرُ الْبَطْلَانُ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَبْولِ شَهَادَةِ النَّحْوَيْنِ وَرَوَايَتِهِمْ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَعْفٌ فِي الدِّينِ كَيْفَ وَلَهُ ثَلَاثَةٌ مِّنَ التَّفَاسِيرِ وَلَهُ فِي السِّيرِ كِتَابٌ كَبِيرٌ مَعَ أَنَّ الشِّيَعَةَ بِأَجْمَعِهِمْ مُقْرَنٌ بِأَنَّ هَذَا قَاعِدَةَ مَذْهَبِهِمْ وَلَهُ أَنَّ يَعْارِضُهَا وَيَقُولُ وَأَنْتَ فَقِيهٌ صَرْفٌ لَمْ تَعْرِفْ إِلَّا رُؤُوسُ الْمُسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُنْتَعَلَّقَةُ بِالْخُصُوصَاتِ الْعُرْفِيَّةِ وَبِهِذَا يَظْهَرُ أَيْضًا بِطَلَانُ قَوْلِ ابْنِ حَجْرٍ وَأَمَا مِنْ أَخْذِهِ كَالْبِيَاضَاوِيِّ وَغَيْرِهِ فَقَدْ تَسَاهَلَ وَاسْتَرْوَحَ انتِهِيَ فَكِيفَ يَصْحُحُ قَوْلُ الرَّاوِيِّ إِنَّ جَمِيعَ آبَاءِ مُحَمَّدٍ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا مُسْلِمِينَ مَعَ حَدِيثِ مُسْلِمٍ وَإِجْمَاعِ جُمُهُورِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ أَغْرَبَ فِي قَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْقُطْعُ بِأَنَّ وَالَّدَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ مِنْ

(1/113)

الْكَافِرِينَ انتِهِيَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَمْ يَشْتَهِ بِهِ الظُّنُونُ فَضْلًا عَنِ الْقُطْعِ بِإِنَّمَا هُوَ فِي مَرْتَبَةِ الشَّكِّ أَوِ الْوَهْمِ ثُمَّ الْإِسْتَدْلَالُ عَلَى أَنَّ آبَاءَ مُحَمَّدٍ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانُوا مُشْرِكِينَ بِقَوْلِهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ أَزْلَ أَنْقَلَ مِنْ أَصْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحَامِ الطَّاهِرَاتِ إِلَى آخرِ مَا ذَكَرَهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ إِنَّمَا أَشَرَّنَا إِلَيْهِ وَبِإِنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ مَا وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ مُّتَعَدِّدَةٍ مِّنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ عَنِ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الَّبَيِّنَ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا افْتَرَقَ النَّاسُ فَرْقَيْنِ إِلَّا جَعَلَنِي اللَّهُ تَعَالَى فِي خَيْرِهِمَا فَأَخْرَجَتْ مِنْ بَيْنِ أَبْوَيْنِ قَلْمَ يُصْبِنِي شَيْئًا مِّنْ عَهْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَخَرَجَتْ مِنْ نِكَاحٍ وَلَمْ أُخْرِجْ مِنْ سَفَاحٍ مِّنْ لَدْنِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى انتَهَيْتُ إِلَى أَبِي وَأُمِّي فَأَنَا خَيْرُكُمْ نَفْسًا أَيْ رُوحًا وَذَاتًا وَخَيْرُكُمْ أَبَا أَيْ نَسْبَةً

(1/114)

وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمَ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ مِنْ طَرِيقٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا لَمْ يَلْتَقِ أَبْوَايِ قَطْ عَلَى سَفَاحٍ لَمْ يَزُلْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَتَقْلِبَنِي مِنْ الْأَصْلَابِ الطَّيِّبَةِ وَالْأَرْحَامِ الطَّاهِرَةِ صَافِيَا مَهْذِبًا لَا يَتَشَعَّبُ شَعْبَتَانِ إِلَّا كَنْتُ فِي خَيْرِهِمَا

وَمِنْهَا مَا أَورَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ
مَا وَلَدَنِي مِنْ سَفَاحِ الْجَاهِلِيَّةِ شَيْءٌ مَا وَلَدَنِي إِلَّا نِكَاحٌ كَنِّيْحًا لِلْإِسْلَامِ

(1/115)

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ ابْنُ حِجْرِ الْمَكْيَيِّ تَبَعًا لِلسُّيُّوْطِيِّ مِنْ أَنَّ الْأَحَادِيثَ مُصْرَحَةً لِفَظًا فِي أَكْثَرِهِ وَمَعْنَى فِي كُلِّهِ
أَنَّ آبَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ وَأَمْهَاتِهِ إِلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ لَيْسَ فِيهِمْ كَافِرٌ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا
يُقَالُ فِي حَقِّهِ إِنَّهُ مُخْتَارٌ وَلَا كَرِيمٌ وَلَا طَاهِرٌ فَمُرْدُودٌ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَحَادِيثِ لِفَظٍ صَرِيحٍ يُشَيرُ إِلَيْهِ
وَأَمَّا الْمَعْنَى فَكَانَهُ أَرَادَ بِهِ لِفَظُ الْمُخْتَارِ وَالْكَرِيمِ وَالْأَطْهَارِ وَهُوَ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الْإِيمَانِ أَصْلًا وَإِلَّا
فَيُلِزِّمُ مِنْهُ أَنَّ تَكُونَ قَبِيلَةً قُرْبَشَ كُلُّهُمْ مُؤْمِنِينَ حَدِيثٌ
إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى بَنِي كَنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَى قُرْبَشًا مِنْ كَنَانَةَ
وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَكَذَا حَدِيثٌ
فَاخْتَارَ مِنْهُمُ الْعَرَبَ

(1/118)

وَلَا يَصْحُ عُمُومُ إِيمَانِهِمْ قَطْعًا بِلَّوْ اسْتَدَلَّ بِمِثْلِ هَذَا الْمَبْنِي لِزَمَانٍ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَقَدْ كَرِمْنَا بْنَيْ آدَمَ} إِلَى أَنْ قَالَ {وَفَضَلْنَا هُنَّا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِنَا تَمْضِيًّا}
فَتَأْمَلُ فَإِنَّهُ مَوْضِعُ زَلْلٍ وَمَقَامُ خَطْلٍ وَاحْذَرْ أَنْ تَكُونَ ضَالًّا مَضْلَالًا فِي الْوَحْلِ
ثُمَّ مَا أَبْعَدَ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ إِنَّ أَبِي وَأَبِيكَ فِي النَّارِ
وَقَصَدَ بِذَلِكَ تَطْبِيبَ خَاطِرِ ذَلِكَ الرَّجُلِ خَشِيشَةً أَنْ يَرْتَدَ إِنْ قَرَعَ سَعْهَ أَوْلًا أَنَّ أَبَاهُ فِي النَّارِ انتَهَى
وَهَذَا نَعْوَذُ بِاللَّهِ وَحَاشَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَخْبُرَ بِغَيْرِ الْوَاقِعِ وَيَحْكُمَ بِكُفْرِ وَالِّدِهِ لِأَجْلِ تَأْلِفِ
وَاحِدٍ يُؤْمِنُ بِهِ أَوْ لَا يُؤْمِنُ فَهَذِهِ زَلَّةٌ عَظِيمَةٌ وَجَرَأَةٌ جَسِيمَةٌ حَفَظْنَا اللَّهُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْجَرِيعَةِ
عُودُ الرَّدِّ عَلَى السُّيُّوْطِيِّ

وَمِنْهَا اسْتِدَالَلَّالُ السُّيُّوْطِيُّ عَلَى إِيمَانِ جَمِيعِ آبَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا ذَكَرَهُ

(1/119)

عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُصَنَّفِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ جَرِيْحَ قَالَ قَالَ ابْنُ الْمُسِيْبِ قَالَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
لَمْ يَزُلْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فِي الدَّهْرِ سَبْعَةُ مُسْلِمُونَ فَصَاعِدُوا وَلَوْلَا ذَلِكَ هَلَكَتِ الْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهَا

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَمِثْلُهِ لَا يُقَالُ مِن قَبْلِ الرَّأْيِ فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ
وَأَطْالَ فِي ذِكْرِ أَمْثَالِهِ مِن الْأَخْبَارِ وَالْأَثَارِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مُنَاسِبَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَإِنَّمَا هُوَ تسويدُ الْكِتَابِ
عِنْدَ مَن لَمْ يُمِيزْ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالصَّوَابِ
هَذَا وَمَا أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ سَنَدٌ ضَعِيفٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَنَّ أَبَا إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَكُنْ
اسْمُهُ آزْرٌ وَإِنَّمَا كَانَ اسْمُهُ تَارِخٌ
فَلَا دَلَالَةٌ مِنْهُ عَلَى الْمُدْعَى لِأَنَّا نَقُولُ وَلَوْ سِلْمًا أَنَّ اسْمَهُ تَارِخٌ وَلَقَبُهُ آزْرٌ لَا يَلْزَمُ أَنَّ آبَاهُ لَمْ يَكُنْ مُشْرِكًا
وَكَذَا مَا أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شِيهَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرْقِ بَعْضِهَا صَحِحٌ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ لَيْسَ
آزْرَ أَبَا إِبْرَاهِيمَ

(1/120)

يَعْنِي اسْمَهُ بَلْ لَقَبُهُ مَا سَبَقَ جَمِيعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ
وَيُؤْتَدُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ سَنَدٌ صَحِحٌ عَنِ السَّدِيقِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ اسْمُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ آزْرٌ فَقَالَ
بَلْ اسْمُهُ تَارِخٌ
يَعْنِي وَلَقَبُهُ آزْرٌ
وَكَذَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ سَنَدٌ صَحِحٌ عَنِ ابْنِ جَرِيجٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزْرَ}{
وَلَيْسَ آزْرٌ بِأَبِيهِ يَعْنِي بَلْ لَقَبُهُ وَإِنَّمَا هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ تَيْرَخٍ أَوْ تَارِخٍ بْنُ شَارُوخَ بْنُ نَاحُورَ بْنُ فَالْخَ
هَذَا وَلَمْ يُذَكَّرْ أَحَدٌ مِنْ هُؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ أَنَّ آزْرَ عَمٌ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ الْقِيلُ مِنَ الْقَوْلِ
الْعَلِيِّلِ

(1/121)

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ سَنَدٌ صَحِحٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
مَا زَالَ إِبْرَاهِيمُ يَسْتَغْفِرُ لِأَبِيهِ حَتَّى مَاتَ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوَ اللَّهِ فَلَمْ يَسْتَغْفِرْ لَهُ
وَأَخْرَجَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَقَتَادَةَ وَمُجَاهِدَ وَالْحَسْنِ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا
كَانَ يَرْجُو إِيمَانَهُ فِي حَيَاتِهِ فَلَمَّا مَاتَ عَلَى شَرِكِهِ تَبَرَا مِنْهُ وَقَدْ قَدِمْنَا هَذَا الْمَبْحُثُ مُسْتَوْعِبًا
وَمِنْهَا اسْتَدْلَالُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَجَعَلَهَا كَلْمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ} حَيْثُ قَالَ
أَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(1/122)

أَنَّهُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بَاقِيَةٌ فِي عَقْبِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 أَقُولُ أَيِّ فِي دُرِّيَّتِهِ وَلَا يَلْزُمُ مِنْهُ عَوْمَوْهُمْ وَيَكْفُيُ وَجُودُهُ فِي بَعْضِ مِنْهُمْ إِذْ الْإِجْمَاعُ مُنْعَقَدٌ عَلَى أَنَّ
 جَمِيعَ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ أُولَادِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ يَكُنُوا مُؤْمِنِينَ وَلِهَذَا قَالَ قَنَادَةُ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ
 وَلَا يَزَالُ فِي دُرِّيَّتِهِ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ بَعْدِهِ
 وَفِي رِوَايَةِ
 مِنْ يَوْحِدُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيَعْبُدُهُ
 وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ
 فَلَمْ يَزِلْ بَعْدَ مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا

(1/123)

اللَّهُ
 وَمِنْهَا اسْتِدْلَالُهُ بِقُولِهِ تَعَالَى {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّيْ جَعَلْتَ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْبَنِي وَبَنِيْ أَنْ نَعْبُدَ
 الْأَصْنَامَ} حَيْثُ قَالَ
 أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ فَاسْتَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 دَعْوَتِهِ فِي وَلَدِهِ فَلَمْ يَعْبُدْ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ صَنَمًا بَعْدَ دَعْوَتِهِ وَاسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ وَجَعَلَ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَرَزَقَ
 أَهْلَهُ مِنَ الشَّمَراتِ وَجَعَلَهُ امَاماً وَجَعَلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ مَنْ يُقْيِمُ الصَّلَاةَ اَنْتَهِي
 وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَصْحُ حَمْلُ وَلَدَهُ عَلَى عُمُومِ ذُرِّيَّتِهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ فِي أُولَادِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ كُفْرَةَ
 مُشْرِكِينَ مِنَ الْعَرَبِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادُ بِوَلَدِهِ أُولَادُ صَلَبِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
 كَلَامُهُ تَعَالَى حِكَائِيَّةٌ عَنْهُ بِقُولِهِ {وَبَنِيْ}
 قَالَ الْبَغْوَى
 فَإِنْ قِيلَ قَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ مَعْصُومًا عَنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ السُّؤَالُ وَقَدْ عَبَدَ كَثِيرًا مِنْ بَنِيهِ
 الْأَصْنَامَ فَإِنَّ الإِجَابَةَ قَبْلَ الدُّعَاءِ فِي حَقِّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرِيَادَةِ الْعِصْمَةِ وَالتَّشْبِيتِ وَإِمَّا دَعَا وَهُ
 لِبَنِيهِ فَأَرَادَ بَنِيهِ مِنْ صَلَبِهِ وَلَمْ يَعْبُدْ أَحَدًا مِنْهُمُ الْأَصْنَامَ وَقِيلَ إِنَّ دَعَاءَهُ مِنْ كَانَ

(1/124)

مُؤْمِنًا مِنْ بَنِيهِ
 أَيِّ ذُرِّيَّتِهِ
 وَلِهَذَا انْدَفَعَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمَ عَنْ سُفْيَانَ بْنَ عَيْنَيْهِ
 أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ عَبَدَ أَحَدًا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ الْأَصْنَامَ قَالَ أَلَا تَسْمَعُ قُولَهُ تَعَالَى {وَاجْبَنِي وَبَنِيْ أَنْ نَعْبُدَ

قلت انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال ليتبين لك حقيقة
 فانظر إلى هذا الجواب من سفيان بن عيينة وهو أحد الأئمة المجهودين وهو شيخ إمامنا الشافعى
 قال السيوطى غير ذي رزق عند بيتك المحرم ربنا ليقموا الصلاة
 فقال {وأجنبني ونبي أن نعبد الأصنام} فيه وقد خص أهله وقال {ربنا إلينا أسكنت من ذريتي بواد
 البَلْدَ أَنْ لَا يَعْبُدُوا إِذَا أَسْكَنَهُمْ إِلَّا إِيَّاهُ فَقَالَ {اجْعَلْ هَذَا الْبَلْدَ آمِنًا} وَلَمْ يَدْعُ جَمِيعَ الْبَلْدَانِ بِذَلِكَ
 الْأَصْنَامَ} قيل فكيف لم يدخل ولده إسحاق وسائر ولد إبراهيم عليه السلام قال لأن الله دعا لأهل هذه

(1/125)

الحال فإن الإنفاق على أن العرب من نسل إسماعيل عليه السلام وهم سكان حول البيت الحرام وكأنوا يعبدون الأصنام في جميع الليالي والأيام وأن الأوثان داخل البيت وخارجه في مكة كانت في غاية من الكثرة إلى أن غلب عليهم صلح الله عليه وسلم يوم الفتح فكسرها وأخرجها قائلة {جاء الحق وذهب الباطل إن الباطل كان زهوقا} أي مضمحة من نفسه وفي رواية في جميع أوقاته كفوله تعالى {كل شيء هالك إلا وجهه} وكقول لبيد
ألا كل شيء ما خلا الله باطل
قال البيضاوي

{وَاجْنِي وَبْنِي} بعدهما أن نعبد الأَصْنَام وَهُوَ بِظَاهِرِهِ لَا يَتَأَوَّل أَحْفَادُهُ وَجَمِيعُ ذُرِّيَّتِهِ فَزَعَمَ ابْنُ عَيْنِيَةَ أَنَّ أُولَادَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعْدُوا الصَّنَمَ مُخْتَجِباً بِهِ وَإِنَّمَا كَانَتْ هُنْ حِجَّارَةً يَدْعُونَ بِهَا وَيُسَمُّونَ الْدَوْلَارَ وَيَقُولُونَ الْبَيْتَ حَجَرٌ فَحِينَمَا نَصَبْنَا حِجَرًا فَهُوَ

(1/126)

يَمْنَلِتُهُ اَنْتَهِي
وَبِطَلَانَهُ ظَاهِرٌ مِمَّا قَدْمَنَاهُ كَمَا لَا يُخْفِي
وَمِنْهَا اسْتَدْلَالُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {رَبُّ الْجِعْلَانِيِّ مُقِيمُ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذِرِّيَّتِيِّ}
وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذَرَ عَنْ ابْنِ جُوبِيجَ أَنَّهُ قَالَ
فَلَنْ يَزَالَ مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَيْنِهِ السَّلَامُ نَاسٌ عَلَى الْفَطْرَةِ يَعْبُدُونَ اللَّهَ
قَلْتُ هَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ وَدَلَالَتِهُ عَلَى التَّبْعِيْضِ صَرِيعٌ
وَأَمَّا مَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ
كَانَ عَدْنَانَ وَمَعْدَ وَرَبِيعَةَ مُضْرَ وَخَزِيمَةَ وَأَسْدَ عَلَى مِلْلَةِ إِبْرَاهِيمَ فَلَا تَذَكُّرُوهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ

فَلَا دَلَالَةٌ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ إِلَّا عَلَى أَنَّ هُؤُلَاءِ كَانُوا عَلَى التَّوْحِيدِ وَإِنَّمَا أَشْرَكُ أَوْلَادَهُم مِّنْ بَعْدِهِمْ بِخَرْجَهُمْ عَنْ حِيزِ التَّوْفِيقِ وَالتَّأْيِدِ

(1/127)

وَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ عَنْ جَمَاعَةِ كَانُوا فِي زَمْنِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّهُمْ تَحْنَفُوا وَتَدِينُوا بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَرَكُوا الشَّرْكَ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَبُوهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُلَكُوا سَبِيلَهُمْ فِي ذَلِكَ قَلْتُ بَعْدَمَا كَانَ مُسْتَدِلاً قَاطِعاً رَجَعَ فَصَارَ مَانِعاً وَهَذَا مُسْلِكُهُ أَهْوَنُ مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ وَلَا يَصْلَحُ أَنْ يُقَالَ مُثْلُهُ إِلَّا فِي الْبَيْوَتِ إِذَا حَدَّثَ مُسْلِمٌ يُنَادِي عَلَى خَلَافَ ذَلِكَ وَنَقْيَةً مَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلَالَاتِ فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ يَرِدُ احْتِمَالُ خَلَافِ مَا هُنَالِكُ لِأَنَّ الْحَافِظَ أَبَا الْفَرْجِ أَبْنَ الْجُوزَيِّ ذَكَرَ فِي التَّلْقِيَّةِ تَسْمِيَّةً مِنْ رَفْضِ عَبَادَةِ الْأَصْنَامِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَبُو بَكْرِ الصَّدِيقِ زَيْدُ بْنُ عَمْرُو بْنُ نَفِيلٍ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ عُثْمَانُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ وَرَوْقَةُ بْنُ نَوْفَلِ رِيَابُ بْنِ الْبَرَاءِ الشَّمْنِيِّ أُمِّيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلَتِ أَسْعَدُ بْنُ كَرْبَلَةِ الْحَمِيرِيِّ قَسُ بْنُ سَاعِدَةِ الْإِيَادِيِّ أَبُو قَيْسِ بْنِ صَرْمَةِ اَنْتَهَى وَلَوْ كَانَا مِنْهُمْ مَنْ كَانَ ذَكْرُهُمْ أَوْلَى فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ هَذَا وَقَدْ رَوَى أَبْنُ إِسْحَاقَ وَأَصْلَحُهُ فِي الصَّحِيفَةِ تَعْلِيقًا عَنْ أَسْمَاءِ بَنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

(1/128)

لَقَدْ رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ نَفِيلَ بْنَ مُسْنِدًا ظَهَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ يَقُولُ يَا مَعْشِرَ قُرَيْشٍ مَا أَصْبَحَ مِنْكُمْ أَحَدٌ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ غَيْرِي شَمَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي لَوْ أَعْلَمُ أَحَبُّ الْأُجُوْهِ إِلَيْكَ عَبْدُكَ بِهِ وَلَكِنِّي لَا أَعْلَمُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا حَرَرْنَا وَفِيمَا تَقْدَمَ قَرَرْنَا مِنْ أَنَّ جَمِيعَ ذُرَيْتَةَ إِمْتَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَشْتَهِوا عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ التَّوْحِيدِ وَأَخْرَجَ أَبُو نَعِيمَ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ عَنْ عَمْرُو بْنِ عَبْسَةِ السَّلْمَيِّ قَالَ رغبتُ عَنْ آهَةِ قَوْمِيِّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَرَأَيْتُ أَنَّهَا الْبَاطِلُ يَعْبُدُونَ الْحِجَارَةَ وَأَخْرَجَ أَبُو نَعِيمَ وَالْبَيْهَقِيَّ كِلَاهُمَا فِي الدَّلَائِلِ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ عَنْ شِيخٍ مِّنْ جُهَيْنَةَ أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ حَبِيبِ الْجَهِينِ تَرَكَ الشَّرْكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى وَعَادَ حَتَّى أَذْرَكَ إِلَيْهِ السَّلَامَ

(1/129)

هذا وقد أظهر السيوطي مجادلته مع كل من الحنفي والمالكي والشافعي والحنبي في عدوهم من الحديث الصحيح لما قام عندهم من الدليل الصريح الصارف عن العمل بذلك الحديث والأحاديث مع أن أدلة كل من المذاهب مذكورة في مؤلفاتهم ومسطورة في مطولاً لهم وليس في قواعدهم أن يتبعوا الحديث الصحيح ويأخذوا بالحديث الضعيف في مقام الترجيح على أن الشافعي قال إذا صَحَّ الْحَدِيثُ فَاتَّرَكُوا قَوْلِي ثم قال

وإن كان المجادل ممن يكتب الحديث ولا فقه عنده يقال له فقد قال الأقدمون المحدث بلا فقه كعطار غير طبيب بالأدوية حاصله في دكانه ولا يدرى لماذا تصلح والفقه بلا حدث كطبيب ليس بعطار يعرف ما تصلح له الأدوية إلا أنها ليست عنده وإنَّهَ يَحْمِدُ اللَّهَ قَدْ اجْتَمَعَ عِنْدِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأَصْوْلِ وَسَائِرِ الْآلاتِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَغَيْرَ ذَلِكِ وَأَنَا أَعْلَمُ كَيْفَ أَتَكَلَّمُ وَكَيْفَ أَقُولُ وَكَيْفَ أَسْتَدِلُّ وَكَيْفَ أَرْجِعُ وَأَمَا أَنْتَ يَا أخِي وَفَقِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ فَلَا يَصْلُحُ لَكَ ذَلِكَ لَأَنَّكَ لَا تَدْرِي الْفِقْهَ وَالْأَصْوْلَ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْآلاتِ

(1/130)

والكلام في الحديث والاستدلال به ليس بالهين ولا يحل الإقدام على التكلُّم فيه لمن لم يجمع هذه العلوم فاقصر على ما آتاك الله تعالى وهو أنك إذا سُئلت عن حديث تقول ورد أو لم يرد وصححة الحفاظ أو حسنوه أو ضعفوه لا يحل لك في الإفتاء سوى هذا القدر وخل ما عدا ذلك والله أعلم (لا تحسب المجد ثُمَّ رأْتَ آكِلَهُ ... ولن تبلغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصِّرَاءِ)

انتهى

وقد أطبب الشيخ رحمه الله في منقبته وهو كذلك في حد ذاته وصفاته مع اسحقاق زيادة في تركيته لأنَّه صنف في كل صنف من العلوم الشرعية كالتفسير والحديث والفقه والآلات العربية إلا أنه في هذه الرسالة عمل العطارين في تكبير النواة وتکثير الحوالة ولم إلى الكلام العلماء المتقديمين وأئمة المعتبرين الذين هم الأطباء والحكماء في نظر الخواص والعوام أجمعين

(1/131)

نصب ميدان جدي مع السيوطي رحمه الله تعالى
ثم أقول له بطريق المجادلة على أسلوب الجدل هل يعارض حديث مسلم المجمع على صحته الدال على كفر أبيويه صلى الله عليه وسلم بحديث إحيائهم وإيمانهما به بعد بعثهما وأحال أنه ضعيف باتفاق المحدثين بل موضوع باطل لا أصل له عند المحققين مع أنه مخالف للآيات السابقة وأحاديث اللاحقة وكلام الأئمة الأربع وغيرهم من أكابر هذه الأمة وعلماء أهل السنّة والجماعـة

وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْأُصُولِ الْبَاطِلَةِ لِلظَّافِفَةِ الرَّافِضَةِ
أَوْ نَقُولُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنِ الرَّسُولِ وَتَلَقَّنَهُ الْأُمَّةُ بِالْقُبُولِ فَهَلْ يَحْلُّ لِأَحَدٍ مِّنْ أَرْبَابِ الْفَضُولِ أَنْ
يَرِدَ عَلَيْهِ وَيَقُولَ إِنَّهُمَا مَا تَأَتَّ فِي الْفَتَرَةِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ أَوْ يَمْتَحِنَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
أَفَلِيسْ هَذَا مُعَارِضَةٌ بِالْتَّعْلِيلِ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ مِنَ الدَّلِيلِ مَا ذَكَرَ أَرْبَابُ الْأُصُولِ فِي الْحَدِيثِ وَالْفِقَهِ
الجَامِعُونَ بَيْنَ الْمُنْقُولِ وَالْمُعْقُولِ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فَلَا يُعَارِضُهُ حَدِيثٌ
غَيْرُهُمَا وَلَوْ صَحَّ مِنْ طَرِيقِهِمَا وَإِنْ كَانَ مِنْ بَقِيَّةِ صَحَاحِ السِّتِّ
فَكَيْفَ إِذَا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ الْكُتُبِ غَيْرُ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ الْطَّرِيقِ غَيْرِ

(1/132)

الْمُشْهُورَةِ وَصَرَحَ الْحَفَاظُ بِضَعْفِ طَرِيقِهِ كُلَّهَا بِلِ بَوْضِعِهَا وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ إِلَّا جَمِعَ مِنَ
الْمُقْلِدِينَ لَمْ يَصْلُوا إِلَى مَرْتَبَةِ الْمُجْتَهِدِينَ كَابْنِ شَاهِينَ وَالْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ وَالسَّهِيْلِيِّ وَالْقَرْطِيِّ وَالْخَبِّ
الْطَّبَّرِيِّ وَابْنِ الْمُنْبِرِ وَأَمْثَالِهِمْ
وَهُلْ يَحْلُّ لِأَحَدٍ مِّنَ الْحَقِيقَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَقْلِدُوا هُؤُلَاءِ الْمُذْكُورِينَ وَيَتَرَكُوا الْإِقْتِنَادَ بِأَئْمَتِهِمُ الْمُعْتَبِرِينَ مَعَ
ظُهُورِ أَدِلَّةِ الْجُمُهُورِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ لَا سِيمَا وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ الْإِعْتِقَادِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدُّ لَهَا مِنَ الْأَدِلَّةِ
الْيَقِينِيَّةِ لَا مِنَ الْفُرُوعِ الْفُقْهِيَّةِ الَّتِي تَعْلَمُ مَدَارِهَا عَلَى الْقَوَاعِدِ الظَّنِيَّةِ
إِنْهُيَّ مَا تَعْلَقُ بِزِبْدَةِ كَالَّمَهِ وَخَلاصَةِ مَرَامِهِ وَعَدْلَنَا عَنِ التَّعَرُضِ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْتَّطْوِيلِ الَّذِي لَا يُفِيدُ
الْتَّعْلِيلُ فِي مَقَامِ التَّحْصِيلِ وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانُ قَالَ وَقَيْلَ وَاللهُ هُوَ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ
وَبِهِذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ كَحَاطِبِ لَيْلٍ وَخَاطِبِ وَيْلٍ فَتَارَةً يَقُولُ إِنَّهُمَا مُؤْمِنَانِ مِنْ أَصْلِهِمَا فَإِنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ
الْفَتَرَةِ أَوْ لِكُوْنِهِمَا مِنْ آبَاءِ أَرْبَابِ الثُّبُوتِ وَآخَرِيَّ يَقُولُ إِنَّهُمَا كَانَا كَافِرِينَ لَكُنْهُمَا أَحْيَاهُمَا اللَّهُ وَآمَنَا
وَمَرَّةً يَقُولُ مَا كَانَا مُؤْمِنِينَ وَمَا كَانَا كَافِرِينَ بَلْ كَانَا فِي مَرْتَبَةِ الْمُجَاهِنِ جَاهِلِينَ فَيَمْتَحِنَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَبِالظَّنِّ يَحْكُمُ أَنَّهُمَا نَاجِيَانِ
فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْمُعَارِضَاتِ الْوَاضِحةِ وَالْمُنَاقِضَاتِ الْلَّاتِحةِ فَهَلْ تَبْتَدِئُ الْمُسَائِلِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ بِأَمْثَالِ هَذِهِ
الْإِحْتِمَالَاتِ الْعُقْلَيَّةِ
فَدَلَّتْ تَصَانِيفُهِ فِي هَذِهِ الْقُضِيَّةِ بِأَنَّهُ أَقْلَعُ الْعَطَارِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِمَامِ

(1/133)

الْحُكَّمَاءِ الْمُعْتَبِرِينَ فَإِنَّهُ رَحْمَهُ اللَّهُ أَعْلَمُ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ فِي زَمَانِهِ وَتَفْوَقَ عَلَى جَمِيعِ أَقْرَانِهِ وَأَنَا الْفَقِيرُ
الْحَقِيرُ مِنْ أَقْلَعِ عُلَمَاءِ الْحُنَفَّيَّةِ بَيْنَتْ خَطَاهُ مَا أَخْدَنَتْهُ عَالِيَّاً مِنَ الْكُتُبِ التَّفْسِيرِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ وَلَكِنْ ذَلِكُ
الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
وَفِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ بَابَ الْفَيْضِ مَفْتُوحٌ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَنَّهُ لَا بُدُّ فِي الْوُجُودِ مِنْ يَكْسِفُ الْغَمَّةِ مِمَّا
اَخْتَلَفَتْ فِيهِ الْأُمَّةُ وَيَعِيزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَبَيْنَ الْمُرِيزِ مِنَ الْعَاطِلِ

الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِأَنَّ ابَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ مَا اخْتَارَهُ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ وَتَبَعَّهُ السُّيوُطِيُّ فِي أَنَّ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا فَسَادٌ
عَظِيمٌ فِي الدِّينِ وَتَشْكِيكٌ لِعَقِيدَةِ أَرْبَابِ الْيَقِينِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْعُونَ أَنَّهُ مِنَ الْمُجَدِّدِينِ بَلْ
يَصْحَّ أَنْ يُقَالُ إِنَّهُمَا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَا وَرَدَ أَنَّهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ مِنْ بَيْنِ
الْمُجْتَهَدِينَ
وَبِيَانِهِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الشَّرْقِ وَالْغَربِ أَجْمَعِينَ يَقْرُؤُونَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ وَيَتَلَوُونَ الْفُرْقَانَ الْكَرِيمَ
فَإِذَا رَأَوْا فِيهِ نَصَا عَلَى انتِسَابِ الْكُفْرِ إِلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ التَّسْبِيحَ وَالْتَّسْلِيمَ فَهُمْ يُؤْمِنُونَ وَيَعْتَقِدونَ

(1/134)

ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ صَارِفٌ عَنْ حَمْلِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُنَالِكَ وَلَا يَدْرُوْنَ أَنَّ إِخْبَارِيَا يَهُودِيَا أَوْ نَصْرَانِيَا ذَكَرَ
أَنَّ الْمُرَادَ بِأَبِيهِ عَمِهِ قَاصِدًا بِذَلِكَ الطَّعْنِ فِي دِينِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَتَبَ رِبَّهُ
فَهَلْ يَحْكُمُ بِبُطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ مُخَالِفٌ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ وَمَعَارِضُهُ مَا قَدَّمْنَا فِي هَذَا الْبَابِ أَوْ
يَحْكُمُ بِفَسَادِ اعْتِقَادِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ أَجْمَعِينَ إِلَّا مِنْ اعْتِقَادِ الْرَّازِيِّ
وَالسُّيوُطِيِّ مَعَ أَنَّهُمَا قَبْلُ وُصُولِ هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ إِلَيْهِمَا لَمْ يَكُونُوا شَاكِنِينَ فِي أَنَّ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامَ مَا كَانَ عَلَى الدِّينِ الْقَوْمِ وَالطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ فَلَمَّا حَقَّاقَ ذَلِكَ وَصَنَّفَ بَيَانَ مَا هُنَالِكَ رَجَعَ عَنْ
اعْتِقَادِهِمَا الْبَاطِلِ عَلَى زَعْمِهِمَا إِلَى الْإِعْتِقَادِ الْحَقِّ عِنْدَهُمَا حَتَّى قَلَدُهُمَا ابْنُ حِجَّرَ الْمَكْيَ وَبَالِغٌ حَتَّى
قَالَ

وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الْضَّلَالُ

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَصْلِحُ الْأَحْوَالَ

ثُمَّ انْظُرْ إِلَى مَا قَالَهُ السُّيوُطِيُّ مِنَ الإِسْتِدْلَالِ السُّقُوطِيِّ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ وَجَهَ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةِ بِأَنَّ الْعَرَبَ
تَطْلُقُ لِفَظُ الْأَبِ عَلَى الْأَعْمَ إِطْلَاقًا شَائِعًا وَإِنْ كَانَ مُجَازًا
فَفِي التَّنْزِيلِ {أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءِ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ
إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ}

(1/135)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ

فَأَطْلَقَ عَلَى إِسْمَاعِيلَ لِفَظُ الْأَبِ وَهُوَ عَمٌ يَعْقُوبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا أَطْلَقَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَهُوَ جَدُّهُ

أَخْرَجَ أَبْنَى أَبِي حَاتِمَ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ الْجَدُّ أَبٌ وَيَتَلَوُ {نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} الْآيَةُ

وأخرج عن أبي العالية في قوله تعالى {وله آبائك إبراهيم} عليهما السلام قال
سمى العم ابا
وأخرج عن محمد بن كعب القرظي قال
الحال والد والعم والد وتلا هذه الآية
فهذا أقوال السلف من الصحابة والتابعين في ذلك
قلت هذه طنطنة مصرية ليس تحتها فائدة قوية إذ نفس الآية الشريفة يستفاد منها عند كل عاقل
للانباء أنه لا يصح إطلاق جمع الآباء حقيقة بالتبسيط إلى واحد من الآباء لا شرعا ولا عرفا على
عموم الجزاء

(1/136)

بأن يقال المراد بالأباء الأسلاف كما قاله الأئمة الحنفية أو على استعمال اللفظ بالاشتراك بين
الحقيقة والمحاجز كما اختاره الشافعية
فإذا عرفت ذلك فهل ترى أن تكون هذه الآية نظير الآيات الدالة على أن المراد بآبي إبراهيم أبوه
حقيقة ولا يصح أنه أراد عمه مجازاً حيث لا دليل من جهة العقل الصريح ولا من طريقة التقليل
الصحيح ما يصلح أن يكون مانعاً من إرادة الحقيقة وباعثاً على قصد المحاجز
الرد على رسالة لابن كمال البasha في أبيوي النبي صلى الله عليه وسلم

ثم رأيت رسالة في هذه المسألة لابن كمال باشا فيها ما لا ينبغي من الأشياء
منها قوله

وإن السلف اختلفوا

والحال أنه لا يصح الخلاف إلا في الخلف

ومنها نقله عن الحافظ ابن دحية ما قدمناه أنه قال
فمن مات كافرا لم ينفعه الإيمان بعد الجمعة بل لو آمن عند

(1/137)

المعانية فكيف بعد الإعادة
وتعقبه بأنه مدفعه بما ورد من أن أصحاب يبعثون الكهف في آخر الزمان ويحجون ويكونون من هذه
الأمة تشريفاً لهم بذلك أخرجه ابن عساكر في تاريخه
وأخرجه ابن مروي في تفسيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا
 أصحاب الكهف أعون المهدى انتهى
ولا يخفى بطحان هذا التعقب لأن أصحاب الكهف ماتوا مؤمنين بإجماع المسلمين وإنما الكلام في

قبول توبة الأموات من المشركين

ثم قال

وَلَا بَدْعَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ كَتَبَ لِأَبْوَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمْرًا ثُمَّ قَبْضَهُمَا قَبْلَ اسْتِيْفَائِهِ ثُمَّ

أَعْادَهُمَا لِإِسْتِيْفَاءِ تِلْكَ الْحَلْظَةِ الْبَاقِيَةِ وَآمَنَا فِيهَا فَيَعْتَدُ بِهِ اِنْتِهِيَ

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبَحْثَ لَيْسَ فِي إِمْكَانِ الْقُدْرَةِ لِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلْطَّرْفَيْنِ وَشَامِلَةٌ لِلصَّنْفَيْنِ وَإِنَّمَا الْكَلَامَ فِي

صَحَّةِ وَقْوَعِ أَيِّ الشَّقْنَيْنِ

ثم قال

(1/138)

وَأَمَّا قَوْلُهُ بَلْ لَوْ آمَنَ عِنْدَ الْمَعايِنَةِ فَكَيْفَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ فَمَرْدُودٌ بِأَنَّ الْإِيمَانَ بِأَسْسٍ فَلَا
يَقْبِلُ بِخَالِفِ الْإِيمَانِ بَعْدَ الْإِعَادَةِ وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَوْ رَدُوا لِعَادُوا مَا نَحْوُ عَنْهُ}
أَقُولُ الْكَمَالُ لِلَّهِ وَإِلَّا فَمِثْلُ هَذَا الْفَاضِلِ فِي مَقَامِ الْأَقْصَى كَيْفَ يَغْفِلُ عَنِ الْبُرْهَانِ الْأُولَى فَإِنَّ الْإِيمَانَ
إِذَا لَمْ يَقْبِلْ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ بَعْضِ أَحْوَالِ الْآخِرَةِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْيَقِينِ فَكَيْفَ يَقْبِلُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنِ
الْدُّنْيَا وَتَحْقِيقِهِ بِأُمُورِ الْعُقُبِ الَّذِي يُسَمِّي حَقَ الْيَقِينِ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنِ الْعَبْدِ أَنْ يُؤْمِنَ بِالْغَيْبِ
الَّذِي هُوَ عَلَمُ الْيَقِينِ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى الْحَاتَتَيْنِ بِقَوْلِهِ {وَلَيُسْتَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ
السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحْدُهُمُ الْمَوْتَ قَالَ إِنِّي تَبَتَّ الْآنَ} وَهُوَ حَالُ الْغَرْغَرَةِ (وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ
وَهُمْ كُفَّارٌ) وَهُوَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ
ثُمَّ مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَابِ وَأَغْرِبِ الْغَرَائِبِ قَوْلُهُ
وَيَبْتَغِي عَلَى هَذَا قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَوْ رَدُوا لِعَادُوا مَا نَحْوُ عَنْهُ} فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَيْهِ صَحِيحًا
لَكِنْ عَلَى رَدِّهِ صَرِيْحًا لِأَنَّمَا إِذَا عَادُوا مَا نَحْوُ عَنْهُ مِنَ الْكُفَّرِ

(1/139)

وَالْمُعْصِيَةِ فَلَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُمْ وَجُودُ الْإِيمَانَ مَعَ الطَّاعَةِ

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْكَمَالِ تَبَعًا لِلسِّيُوطِيِّ مِنْ أَنَّهُ سُئِلَ الْقَاضِيُّ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْعَرَبِيِّ أَحَدُ الْمَالِكِيَّةِ عَنِ
رَجُلٍ قَالَ إِنَّ أَبَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ فَاجْتَابَ بِأَنَّهُ مَلُوْنُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ {إِنَّ الَّذِينَ
يُؤْذِنُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَعْنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ} قَالَ
وَلَا أَذَى أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُقَالَ عَنِ أَبِيهِ إِنَّهُ فِي النَّارِ
مَحْمُولٌ عَلَى مِنْ قَصْدِ أَذَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِإِطْلَاقِ هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّهُ مَلُوْنُ بِلَ كَافِرٍ
مَطْعُونٌ وَأَمَّا مِنْ أَخْبَرِهِ مَا ثَبَّتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاعْتَقْدَهُ كَأَيِّ حِنْفَةٍ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ
الْأَعْلَامِ فَحَاشَاهُمْ مِنْ نِسْبَةِ الطَّعْنِ إِلَيْهِمْ وَيَحْرِمُ الْلَّعْنَ عَلَيْهِمْ
ثُمَّ نَقْلَهُ تَبَعًا لَهُ عَنِ السُّهِيْلِيِّ

لَيْسَ لَنَا أَن نَقُولُ ذَلِكَ فِي أَبْوَيْهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ بِسَبِّ
الْأَمْوَاتِ كَمَا رَوَاهُ الطَّبَرَانيُّ
فَدَفْعَةٌ ظَاهِرٌ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بَاهِرٌ وَعَقْلٌ قَاهِرٌ

(1/140)

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْكَمَالِ
وَبِإِجْلَامِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتِ مِنَ الاعْتِقَادِيَّاتِ فَلَا حَظًّا لِلْقَلْبِ مِنْهَا وَأَمَّا الْلِسَانُ فَحَقُّهُ أَنْ يَصَانُ
عَمَّا يَتَبَادَرُ عَلَى دَفْعَهِ وَتَدارَكِهِ
قَلْتُ مَا ثَبَّتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ يَجِبُ اغْتِقَادُهُ جُمْلًا وَمُفْصَلًا نَعَمْ لَوْمَ يَخْطُرُ بِيَالِ مُؤْمِنٍ هَذَا الْمَبْحُثُ لَا
نَفِيَا وَلَا إِثْبَاتًا لَا يَضُرُّهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسْأَلَاتِ الْمُذَكُورَةِ فِي كِتَابِ الْعَقَائِدِ الْمَسْتَوْرَةِ
ثُمَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَوْلَا مَكَنَّ فِي الْجَمْلَةِ مِنَ الْمَسْأَلَاتِ الْإِعْتِقَادِيَّاتِ مَا ذَكَرَهَا الْإِمَامُ الْمُعْتَبِرُ فِي خَتْمِ
فَقَهِ الْأَكْبَرِ وَكَانَ هَذَا مِنْ عَلَمَةِ وَلَايْتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ كُوَشِفَ لَهُ هَذَا الْمَعْنَى أَنْ يَقُولُ إِلَى الْخَتَّافِ
فِي هَذَا الْمَبْنِي
ثُمَّ لَا عِبْرَةَ بِالْعَوَامِ فَهُمْ كَالْأَنْعَامِ فِي عَقَائِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَتَأْوِيلَاتِهِمُ الْكَاسِدَةِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ عَلَى كَلَامِ
الْحَوَاصِ منَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ هُمْ قَدْوَةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
وَاقِعَةُ غَرْبِيَّةٍ

ثُمَّ مِنَ الْوَقَائِعِ الْغَرْبِيَّةِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْقُرْبِيَّةِ أَنْ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْخَفِيفَةِ مَعَ أَنَّهُ بَلَغَ الْعُغَايَةِ الْقَصْوَى فِي مَرْتَبَةِ
الْفُتُوْحِيِّ أَفْتَى تَبَعًا لِلْسُّيُّوْطِيِّ وَجَمِيعُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ مَعَ اطْلَاعِهِ عَلَى عِقِيدَةِ إِمَامِ الْمُلَلَةِ الْخَنِيفِيَّةِ حَيْثُ قَالَ
الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ غَيْرُ أَنَّ الْعَلَمَةَ السُّيُّوْطِيَّ أَخْرَجَ بِسَنَدِهِ
حَدِيثًا يَصْلِحُ التَّمَسُّكَ بِهِ مَضْمُونُهُ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَ أَبْوَيْهِ فَأَمَّا بِهِ
ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ
وَهُوَ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَنَدِينُ اللَّهَ بِهِ
ثُمَّ إِنَّهُ تَعَارَضُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَمْكَنُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ مَنْعَ
مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ أَوْلًا وَهُوَ مَضْمُونُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ أَذْنَ لَهُ ثَانِيًا وَهُوَ مَضْمُونُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
الَّذِي أَخْذَ بِهِ اجْلَالَ السُّيُّوْطِيِّ انتَهَى مُلْخَصًا
وَأَنْتَ عَرَفْتَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ الَّذِي تَمْسَكَ بِهِ السُّيُّوْطِيُّ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ وَلَا يَصْحُ بِالْإِتْفَاقِ بِلْ هُوَ
صَعِيفٌ كَمَا اعْرَفْتَ بِهِ السُّيُّوْطِيُّ أَوْ مَوْضُوعٌ كَمَا صَرَحَ بِهِ غَيْرُهُ
وَأَمَّا مَا نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَلَا أَصْلَ لَهُ لَا عِنْدَ السُّيُّوْطِيِّ وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(1/141)

واقعة عَرِيبَة

ثُمَّ من الواقع الغريبة في الأَزْمَنَة الْفَرِيقِيَّة أَن بعضُ عُلَمَاء الْخَنْفِيَّةَ مَعَ اهْنَمَ الْعَالِيَّةِ الْقَصْوِيِّ فِي مَرْتَبَةِ
الْفُتُوْى أَفْتَى تَبَعًا لِلسُّبُوْطِي وَجَمِيعُ مَن الشَّافِعِيَّةَ مَعَ اطْلَاعِهِ عَلَى عِقِيدَةِ إِمَامِ الْمُلَّةِ الْخَنْفِيَّةِ حَيْثُ قَالَ
الْمَسْهُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَا ذَكَرَهُ إِلَمَامُ الْأَعْظَمَ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ غَيْرَ أَنَّ الْعَلَمَةَ السُّبُوْطِيَّ أَخْرَجَ بِسَنَدِهِ
حَدِيثًا يَصْلُحُ التَّمَسُّكَ بِهِ مَضْمُونُهُ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَ أَبْوَيْهِ فَآمَنَ بِهِ
ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ
وَهُوَ الَّذِي نَعْنَقَهُ وَنَدِينَ اللَّهَ بِهِ

ثُمَّ إِنَّهُ تَعَارَضَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَمْكَنَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ مَنْعَ
مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ أَوْلًا وَهُوَ مَضْمُونُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ أَذْنَ لَهُ ثَانِيًّا وَهُوَ مَضْمُونُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
الَّذِي أَخْذَ بِهِ الْجَلَالَ السُّبُوْطِيَّ اَنْتَهَى مُلَخِّصًا
وَأَنْتَ عَرَفْتَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ الَّذِي تَمْسَكَ بِهِ السُّبُوْطِي لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ وَلَا يَصْحُ بِالْإِتَّفَاقِ بِلَهُو
ضَعِيفٌ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ السُّبُوْطِي أَوْ مَوْضُوعٌ كَمَا صَرَحَ بِهِ غَيْرُهُ
وَأَمَّا مَا نَسَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَلَا أَصْلَ لَهُ لَا عِنْدَ السُّبُوْطِي وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(1/142)

وَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا دَلِيلٌ قَدَّامَهُ أَنْ يَقْنَعَ إِمَامَهُ وَلَا يَعْتَدِي أَمَامَهُ تَصْدِيقًا لِلْقَوْلِ الْقَائِلِ
(إِذَا قَالَتْ حَذَّامَ فَصَدَّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَّامَ)
حُكْمُ مِنْ طَعْنٍ فِي نَسْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْكَمَالِ
لَا خَفَاءَ فِي أَنَّ إِثْبَاتَ الشَّرْكِ فِي أَبْوَيْهِ إِضَالَلِ ظَاهِرٍ بِشَرْفِ نَسْبِهِ الطَّهُورِ
قَلَتْ هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ لَهُ دُخُولٌ فِي نَسْبِهِ الطَّاهِرِ بِلَ إِثْبَاتٌ لِمَا أَثْبَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِنَفْسِهِ الطَّاهِرِ
نَعَمْ مِنْ قَذْفِ أَمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلُ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا كَمَا قَالَهُ إِلَمَامُ مُوقَفُ الدِّينِ
بْنُ قَدَّامَهُ الْحَبْلَيِّ فِي الْمَقْعَدِ وَنَقلَهُ عَنْهُ السُّبُوْطِيَّ
وَإِنَّمَا خَصَّتِ الْأُمُّ بِالذِّكْرِ لِثُبُوتِ أَحَادِيثِ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَدٌ

(1/143)

عَنْ أَمَّهُ نِكَاحًا غَيْرَ سَفَاحٍ فَإِنْكَارٌ مَا يَبْثِتُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَرٌ فَلَا يَرِدُ أَنْ حُكْمُ الْقَاذِفِ
الْأَحْدُ الْمَعْرُوفُ

ثُمَّ قَوْلُهُ كَافِرًا فِيهِ بحثٌ من جِهَةٍ إطْلاقِهِ لِأَنَّ الْحُرْبَيْ لَا كَلَامٌ فِيهِ وَالْمُسْتَأْمِنُ لَا يجوز قَتْلَهُ وَالْذِي ظَاهِرَةُ
الْقَتْلُ لِأَنَّ لَهُ مَا لَنَا وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا إِلَّا مَا خَصَّ بِدَلِيلٍ
وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْكُرْدِيُّ فِي الْمُنَاقِبِ مِنْ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ أَبِيحَ لَعْنَهِ إِلَّا وَالْدِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِشُبُوتِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْيَاهُمَا لَهُ حَتَّىٰ آمَنَا بِهِ فَفِيهِ مَا سَبَقَ مِنَ التَّنْبِيَّهِ أَنَّهُ أَبْتَثَ كَفْرَ
وَالْدِيَّ وَمَنْعَ لِعْنَهُمَا بِشُبُوتِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَلَوْلَا مَيْصَرَ نَقْلًا وَلَا شَرْعًا غَایَتِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَقْلًا فَلَا شَكَّ
أَنَّ الْأَحْوَاطَ لِصَاحِبِ الدِّينِ أَنَّ لَا يَلْعَنَ أَحَدًا فَإِنَّ الْإِشْغَالَ بِذِكْرِ الْمُوْلَى فِي كُلِّ حَالٍ هُوَ الْأَوَّلِ
ثُمَّ ظَهَرَ لِي وَجْهٌ آخَرٌ فِي مَنْعِ الْلَّعْنِ وَهُوَ مَا فَالَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا تُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ بِسَبِّ الْأَمْوَاتِ

فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ لِعْنَ وَالْدِي عُمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا آبَاءَ الصَّحَابَةِ وَلَا آبَاءَ بَقِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَا
فَائِدَةٌ فِي الْلَّعْنِ وَقَدْ تَفَرَّعَ عَلَيْهِ الطَّعْنُ وَيَنْجُرُ إِلَى الْفَسَادِ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ عَلَى الْخُصُوصِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
وَالْدِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ أَبُ لِلْأُمَّةِ وَلَهُ كَمَالٌ فِي الْحُرْمَةِ وَلَوْلَا النَّفْيُ الْمُتَضَمِنُ لِمَنْعِنَا مِنَ
الْإِسْتِغْفَارِ لَهُمَا وَلَا مِثْلُهُمَا فِي الْآيَةِ لَكُمَا دَعَوْنَا لَهُمَا بِالْمَغْفِرَةِ

(1/144)

فَلَا يُنَاسِبُ أَنْ نَدْعُو عَلَيْهِمَا بِاللَّعْنِ وَالْطَّرْدِ مِنَ الرَّحْمَةِ بِلِرَبِّمَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَدْعُو لَهُمَا بِتَخْفِيفِ
الْعَذَابِ عَنْهُمَا وَنَسْلِمُ الْأَمْرَ إِلَى خَالِقِهِمَا فِيمَا قَضَى عَلَيْهِمَا {وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا} وَ{كَانَ
ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا}
وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ تَحِيرُ فِيهَا الْعُقُولُ وَاضْطَرَبَتْ فِيهَا النَّوْقُولُ وَلَيْسَ لَأَحَدٍ الْوُصُولُ إِلَى حَقِيقَةِ هَذَا
الْمَحْصُولِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ تَعَالَى {لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْأَلُونَ}
وَاقْعَدَ أُخْرَى غَرِيبَةً

ثُمَّ مِنَ الْوَاقِعَةِ الْغَرِيبَةِ فِي الْحَالِ الْقَرِيبَةِ أَنَّ الْفَاضِلِ الْعَصَمِيُّ مُفْتَيَ مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنْكَرَ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ
فِي قَوْلِهِ إِنَّ ذَا أَبَ مُسْلِمٌ لَا يَكُونُ كَفُوا لِمَ يَكْنِ لَهُ أَبٌ مُسْلِمٌ مُعْتَرِضًا بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ لَا يَكُونَ
الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفُوا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
وَإِنَّمَا نَشَأَ هَذَا مِنْهُ بِنَاءً عَلَى جَهْلِهِ بِالْقَوَاعِدِ الْحَنْفِيَّةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا قُرْيَشٌ بَعْضُهُمْ كَفُوا لِبَعْضٍ وَالْعَرَبُ
كَذَلِكَ وَإِنَّمَا اعْتَدُوا إِيمَانَ الْأَبَاءِ فِيمَا عَدَا الْعَرَبِ مِنَ الْأَعْجَامِ وَالْأَرْوَامِ وَسَائرِ الْأَنَامِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَكْفَاءِ

(1/145)

الْحِكْمَةُ مِنْ مَوْتِ أَبَوَيِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْكُفْرِ

هَذَا وَفِيهِ بَيَانٌ لِكَمَالِ قَدْرَتِهِ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ وَتَبِيَانٌ لِسَرِّ قَضَائِهِ وَقَدْرِهِ وَرَدٌّ عَلَى الْحُكَّمَاءِ وَالْفَلَاسِفَةِ

والطبيعية في بناء أمر النبوة والمعرفة على الأمور النسبية والأحوال الكسيبة لا على المawahب الإلهية السبحانية والجذبات الربانية الصمدانية كما أشار الله سبحانه إلى هذا المعنى في رد ذلك المبني بقوله {يخرج الحُيُّ من الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحُيُّ} فَأَخْرَجَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْكَافِرِ وَالْكَافِرَ مِنَ الْمُؤْمِنِ كَابْنُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ وَكَفَالِيْلَ هَايِلَ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ بِإِتْقَاقِ عُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ وَلَا رَأَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عِكْرِمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ بَعْدَ إِسْلَامِ قَرَأَ {يُخْرِجُ الْحُيُّ مِنَ الْمَيِّتِ}

(1/146)

وَفِي هَذَا بَيَانًا عَظِيمًا إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ إِنْعَامَ جَسِيمٍ لَا يَصْلُ إِلَيْهِ إِلَّا نَبِيًّا أَوْ وَلِيًّا كَرِيمًا مِنْ سَبْقِهِمْ الْحُسْنَى بِالْوَصْولِ إِلَى الْمَقَامِ الْأَسْنَى فَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى حَسْنَ الْخَاتَمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى سَبِقِ الْعِنَائِيَّةِ بِتَعْلُقِ الْإِرَادَةِ لِتَحْقِيقِ السَّعَادَةِ دَاعِينَ رَبَّنَا تَوْفِنَا مُسْلِمِينَ وَلَحْقَنَا بِالصَّالِحِينَ وَأَدْخَلَنَا الْجَنَّةَ آمِنِينَ غَيْرَ خَرَايَا وَلَا مُفْتَوِنِينَ آمِينَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَمَتْ

(1/147)